دبلوماسية البرلمان في مواجهة العدوان

أعد المادة للنشر/ محمد مجمل
رئيس تحرير الموقع الإلكتروني

تجسدت الدبلوماسية البرلمانية في الدور الوطني الريادي لمجلس النواب وصموده الأسطوري في قيامه بكامل مهامه التشريعية والرقابية والدور الدبلوماسي للبرلمان لإيصال مظلومية الشعب اليمني إلى أصقاع المعمورة؛ وتأكيدا على ضرورة مسؤوليته الملقاة على عاتقه في المواجهة والتصدي لتحالف الشر والعدوان وجرائمه البشعة التي دمرت اليمن؛ ومجابهة الحصار الجائر والشامل المفروض علي اليمن برا وبحر وجوا.

ومنذ بداية انعقاد جلسات المجلس في فترة العدوان التي بدأت في ٢٠١٦م وبصمود رئيس المجلس الشيخ يحيى علي الراعي ــ وهيئة رئاسة المجلس وأعضائه الذين اثبتوا حبهم لوطنهم وجسدوا أروع بطولات النضال والصمود ببقائهم داخل الوطن ـ أكد البرلمان للجميع استمرار أدائه لدوره الوطني التشريعي والرقابي والدبلوماسي في أقسى الظروف واعتاها وبرزت الدبلوماسية البرلمانية في هذا المجال مؤكدة الصمود الأسطوري للبرلمان من أجل الوطن.

وعقد المجلس أولى جلساته في ١٣- ٨-٢٠١٦م ورحب رئيس المجلس يحيى علي الراعي في مستهل كلمته في تلك الجلسة بجميع الحاضرين "وحرصهم الشديد على حضور هذه الجلسة رغم ما يعانيه البعض من آلام مرضية"، لافتا إلى أن "المجلس ووفقا لمهامه الدستورية مسؤول عن اليمن بكافة محافظاته".

ودعا أعضاء المجلس "المتواجدين خارج الوطن إلى مراجعة مواقفهم السابقة"، والعودة إلى أرض الوطن وقيامهم بمهامه البرلمانية نحو وطنهم مشددا على "أهمية لم الشمل" وعلى أن "اليمن يتسع لكافة أبنائه

وتمثل الدور البارز للبرلمان في مواجهة العدوان من خلال العديد من الخطوات الوطنية والدبلوماسية ومنها مخاطبة الاتحادات البرلمانية والبرلمانات العربية والعالمية والمنظمات والهيئات الحقوقية العالمية بعدد من الرسائل بهدف إيصال مظلومية الشعب اليمني وإطلاع تلك الاتحادات والبرلمانات والمنظمات والهيئات في مختلف أنحاء العالم على ما قام ويقوم به العدوان من فرض الحصار وارتكابه

أبشع الجرائم والمجازر الوحشية التي دمرت اليمن أرضا وإنسانا ضاربين بجميع الشرائع والقوانين والمواثيق والقيم وكل معاني الإنسانية عرض الحائط.

وتتضمن نافذة الدبلوماسية البرلمانية بالموقع الإلكتروني لمجلس النواب http://yemenparliament.gov.ye/Page?Sec=34

يمن برلمانت /http://yemenparliament.gov.ye عددا من الأنشطة الدبلوماسية والمؤتمرات والندوات المشتركة وبيانات الإدانات ضد همجية العدوان ومئات الرسائل الدبلوماسية إلى الاتحادات البرلمانية وعدد من البرلمانات الدولية والهيئات والمنظمات الحقوقية وعدد من الجهات ذات العلاقة معظمها بالغتين العربية والإنجليزية .

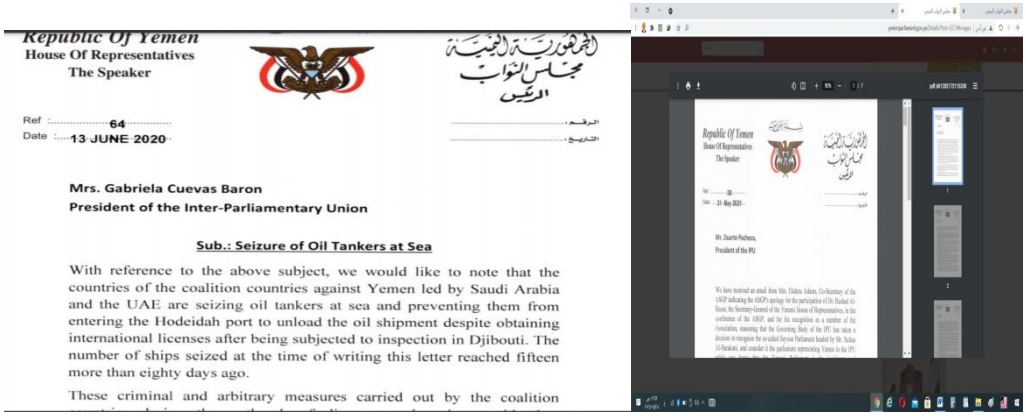

Republic Of Yemen
House Of Representatives
The Speaker

الجمهورية اليمنية
مجلس النواب
الرئيس

Ref : 64
Date : 13 JUNE 2020

Mrs. Gabriela Cuevas Baron
President of the Inter-Parliamentary Union

Sub.: Seizure of Oil Tankers at Sea

With reference to the above subject, we would like to note that the countries of the coalition countries against Yemen led by Saudi Arabia and the UAE are seizing oil tankers at sea and preventing them from entering the Hodeidah port to unload the oil shipment despite obtaining international licenses after being subjected to inspection in Djibouti. The number of ships seized at the time of writing this letter reached fifteen more than eighty days ago.

These criminal and arbitrary measures carried out by the coalition

تلك الرسائل أوضحت وأطلعت الجميع على ما قام ويقوم به تحالف العدوان منذ٢٠١٥م والنتائج الكارثية لتلك الحرب على اليمن وطالبت الضغط على الحكومات التي تبيع الأسلحة لدول التحالف بحظر بيع الأسلحة والسعي إلى إيقاف الحرب المدمرة على اليمن وفك الحصار الشامل برا وبحرا وجوا والسماح لسفن المشتقات النفطية الدخول إلى اليمن كون منعها تسبب في وفاة عشرات الألاف من المرضى في المستشفيات نتيجة انعدام ونقص الوقود في معظم المرافق والمؤسسات الصحية.

خلال مخاطبة الاتحادات والبرلمانات والمنضمات تضمنت رسائل المجلس عددا من الإحصائيات للآثار الناتجة عن جرائم العدوان بعضها مصحوبة بمشاهد وأفلام وثائقية لمعظم الجرائم البشعة التي طالت حتى صالات الأفراح والعزاء وصالات احتفالات النساء وعدد من المناطق المأهولة بالسكان والتي راح ضحيتها مئات الآلاف من الأطفال والنساء وكبار والسن.

بالإضافة إلى تدمير العديد من المواقع الأثرية والمعالم التاريخية النادرة دون أسباب سوى انكشاف حقد دول تحالف العدوان الدفين على الشعب اليمني وتاريخه وعراقة حضارته وعلى مرأى ومسمع من العالم وهيئاته ومنظماته واتحاداته .

كما تمثل دور البرلمان في مواجهة العدوان والتصدي له عقده عدة مؤتمرات وندوات مشتركة مع الاتحاد البرلماني الدولي ولقاءات مع عدد من البرلمانات والمنظمات عبر الأنترنت وتقنية التواصل الرقمي.

وأوضح مجلس النواب خلال تلك المشاركات ما خلفه العدوان من خراب ودمار جراء قصف الطيران بالصواريخ والقنابل الأسلحة المحرمة دوليا كالقنابل العنقودية وقنابل اليورانيوم المنضب وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

وطالبت مشاركات مجلس النواب ورسائله برلمانات عدد من الدول الغربية التي تبيع أسلحتها للعدوان بحظر ومنع حكومات تلك البلدان من بيع الأسلحة لدول تحالف العدوان وبالفعل تجاوبت إثر ذلك بعض البلدان.

من خلال الدبلوماسية البرلمانية والأنشطة المتعددة لمجلس النواب في إيصال مظلومية اليمن للعالم كان لها أثرا كبيرا واستجابات لابأس بها .

فقد وجدت بعض النتائج الملموسة على المستوى الدولي ومنها مطالبة بعض البرلمانات حكومات بلدانها بحظر بيع الأسلحة لدول تحالف العدوان ؛ بالإضافة الى المطالبة بإيقاف الحرب على اليمن وفك الحصار الشامل والجائر المفروض على الشعب اليمني برا وبحرا وجوا.

وصدرت عدة بيانات ومطالبات من البرلمان الأوربي وعدد من البرلمانات الغربية بمنع بيع الأسلحة للسعودية والإمارات وإيقاف الحرب وفك الحصار الشامل.

وتبنى البرلمان الأوروبي، قراراً يدعو دول الاتحاد لعدم بيع أسلحة إلى السعودية والإمارات بسبب الحرب في اليمن في ١٧-٩-٢٠٢٠م.

كما دعا البرلمان الأوروبي إلى عدم بيع أسلحة للحكومة اليمنية "الشرعية"، وأطراف النزاع الأخرى مشدد البرلمان الأوروبي على ضرورة أن تخطو دول الاتحاد خطوات مماثلة لتلك التي أقدمت عليها ألمانيا وفنلندا والدنمارك حيال حظر تزويد السعودية بالسلاح عقب جريمة خاشقجي.

وبرز برلمانيون أوربيون عدة كعضو مجلس العموم البريطاني كيث فاز وعضو الجمعية الفرنسية عضو الجمعية الوطنية الفرنسية سبيستيان نادوت اللذين كانت لهم مواقف إنسانية أشاد بها مجلس النواب.

وكان عضو الجمعية الوطنية الفرنسية سبيستيان نادوت قد رفع وسط مقر الجمعية الوطنية الفرنسية في احدى جلساتها نهاية فبراير ٢٠١٩م، لافتة مكتوب عليها (فرنسا تقتل الشعب اليمني)احتجاجا على بيع فرنسا أسلحة للسعودية.

وطالب نادوت الجمعية العمل باللوائح العامة الفرنسية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، داعيا إلى إيقاف بيع الأسلحة إلى السعودية، التي تستخدمها في قتل اليمنيين.

واتهم "نادوت" حكومة فرنسا بمخالفة والاتحاد الأوربي، مشيرا إلى أنه تقدم بشكوى إلى المفوضية الأوروبية لكي تبحث لجنة "CJEU" وهي محكمة الاتحاد الأوروبي خرق فرنسا للموقف الموحد للاتحاد الأوروبي لعام ٢٠٠٨.

واتهم عضو الجمعية الوطنية البرلمان الفرنسي بالصمت على ما تقوم به الحكومة مؤكدا أن الحل هو اللجوء إلى الاتحاد الأوربي.

كما قامت عدة برلمانات بموقف إنسانية ومنها تجاوب مجلس الشيوخ الأمريكي المتمثل بعدة خطوات منها إصدار قرار بوقف الدعم العسكري من الولايات المتحدة لعمليات التحالف العربي بقيادة السعودية في اليمن.

وكذلك البرلمان البريطاني والبرتغالي والإيطالي والألماني كانت لهم موقف إيجابية كمطالبة حكوماتهم بحظر بيع الأسلحة لدول تحال العدوان.

كل تلك النتائج الملموسة كانت حصيلة نتيجة دور البرلمان الدبلوماسي والذي كشف للعالم أجمع في معظم أنشطته ومشاركاته المدعومة بالوثائق الإحصائية والمشاهد المرئية والمسموعة همجية وظلم وحقد واستكبار العدوان وزيفه وغطرسته وادعاءاته وأعذاره الواهنة والباطلة والممقوتة ونتائج تلك الحرب والحصار على الشعب اليمني.

كما صدر عن مجلس النواب العديد من بيانات التنديد والإدانات والشجب والاستنكار عن الأعمال الإجرامية والمجازر الوحشية التي يرتكبها تحالف العدوان الظالم والغاشم؛ إضافة إلى البيانات المطالبة بفك الحصار الشامل المفروض على اليمن برا وبحرا وجوا ومطالبة إيقاف الحرب الغاشمة على الشعب اليمني.

وطالب المجلس في معظم أنشطته أيضا الاتحادات والبرلمانات والأمم المتحدة وجميع الهيئات والمنظمات الحقوقية القيام بدورها الإنساني المسؤول والعادل وكشف الغموض عما يجري من حرب إبادة من قبل التحالف عبر التقارير الدولية لتلك المنظمات وفضح مجرمي الحرب سعيا إلى تقديم قتلة أطفال اليمن كمجرمي حرب لينالوا جزاءهم مع إحاطة جميع تلك الجهات من البرلمان بضرورة التحقيق الدولي في تعنت وهمجية العدوان وأن تلك الجرائم لن تسقط بالتقادم.

وعقد مجلس النواب عدة جلسات مع حكومة الإنقاذ لمعرفة مدى الأضرار التي لحقت بجميع المؤسسات والجهات الحكومية من خلال تقارير من مختلف الجهات والمحافظات وعلى ضوء ذلك يضع مجلس النواب العديد من التوصيات الملزمة من اجل معالجة أضرار ونتائج ما قام به العدوان من تدمير ؛بالإضافة إلى تكوين لجان برلمانية وتكليفها بالنزول الميداني إلى عدد من الجهات الحكومية والمحافظات للاطلاع على آثار الدمار الذي خلفه العدوان الحاقد ومن ثم رفع تقارير إلى المجلس يقوم بناء عليها بوضع المعالجات الممكنة وإلزام الجهات الحكومية ومتابعتها بتنفيذ تلك المعالجات وبقدر الإمكانيات.

لجان البرلمان الدائمة والمشتركة كان لها أيضا دورا كبيرا حيث عقدت العديد من الاجتماعات المتكررة كل في مجال اختصاصاتها والمهام المناطة بها لمناقشة الأضرار الناتجة عن قصف طيران العدوان وحربه الغاشمة والتي طالت حتى مزارع الدواجن والأبقار والأغنام والثروة السمكية ناهيك عن تدمير البنية التحتية؛ وقامت اللجان بإعداد عشرات التقارير لتوضيح نتائج كارثة الحرب الغاشمة والحصار الجائر مصحوبة بالعديد من المقترحات والمعالجات والتوصيات والرؤى للتخفيف من معاناة الشعب.

وناقشت العديد من اللجان البرلمانية وفي مقدمتها لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين في معظم اجتماعاتها قيام العدوان بتشديد الحصار على اليمن وقيامه باحتجاز ناقلات النفط ومنع وصولها إلى ميناء الحديدة؛ وكذا استمرار إغلاق مطار صنعاء الذي نتج عنه وفاة الآلاف من المرضى بسبب منعهم من السفر للعلاج في الخارج والذي حصر على مطار عدن وسيئون مما يعيق سفرهم لعدم تحملهم مشاق السفر البري إلى عدن أو سيئون الذي يستغرق مدة يومين يتحمل المسافر اشد أنواع العناء والتعب والإرهاق لا يستطيع أن يتحمله عددا من المرضى.

كما صدرت العديد من التقارير عن لجان مجلس النواب المتعلقة بأثار الحرب والحصار والمتضمنة عددا من المعالجات والتوصيات لمعالجة ذلك.

رغم كل الظروف التي حاول تحالف العدوان إيقاف صوت الشعب اليمني ظل مجلس النواب يمارس مهامه التشريعية والرقابية والسعي لإيصال مظلومية الشعب اليمني إلى العالم أجمع وبكل صلابة وعزيمة وإرادة واقتدار.

وقد عبر عن ذلك الرئيس الشهيد صالح الصماد قائلاً "إن انعقاد مجلس النواب هو باليستي في وجه العدوان".

وهنا ومن خلال قيامنا بدراسة مسحية نستعرض جزءا من دور وأنشطة مجلس النواب والدبلوماسية البرلمانية في المواجهة والتصدي لتحالف العدوان الغاشم للفترة من بداية العام٢٠١٨م للعامين وحتى نهاية العام ٢٠٢٠م.

والحصيلة كما يلي:ـــ

دبلوماسية البرلمان في مواجهة العدوان٢٠٢٠م

الاجتماع المشترك للنواب والشورى يستمع لتقرير اللجنة المكلفة بدراسة مخططات العدوان

استمع الاجتماع المشترك لمجلسي النواب والشورى المنعقد يو٩-١٢-٢٠٢٠م برئاسة رئيس مجلس النواب الأخ يحيى علي الراعي، إلى تقرير اللجنة الخاصة المكلفة بدراسة واستخلاص الآراء والملاحظات التي طُرحت في الاجتماع المشترك لمجلسي النواب والشورى بشأن مخططات العدوان في المناطق اليمنية المحتلة.

تضمن التقرير شرحاً عن الآثار والمطامع الاستعمارية القديمة الجديدة ونبذة عن المخططات الاستعمارية لدول الهيمنة العالمية وعلاقة ذلك بإعلان الحرب على اليمن من واشنطن لتتكشف حقيقة الأطماع في الوقت الذي كان اليمنيون على وشك الوصول إلى اتفاق كامل وشامل في مختلف القضايا الوطنية باعتراف أممي.

كما تضمن التقرير الإشادة بصمود وثبات الشعب اليمني وتضحياته ومساندته للجيش الأمن واللجان الشعبية في مختلف الجبهات بالمال والرجال والعتاد في مواجهة الغطرسة الصهيونية الأمريكية البريطانية وأدواتها المعتدية على اليمن.

كما حيا الاجتماع الدور المتميز لرئيس وأعضاء الوفد الوطني المفاوض وما يبذلونهُ من جهودٍ فاعلةٍ في كسر العزلة السياسية عن اليمن وتحقيق الكثير من

التقدم في معالجة ملف الأسرى ومناقشة مُختلف القضايا اليمنية أثناء المفاوضات بمسؤوليةٍ واقتدارٍ ارتقت بالمطالب الـمُـتعلقة بتلك القضايا إلى مستويات متقدمة تخدُم الحقوق المشروعة للشعب اليمني في الدفاع عن سيادته ووحدته وأمنه واستقراره ومقدراته وحقه في إيقاف العدوان ودحر الاحتلال عن أراضيه وصولاً إلى تحقيق السلام الشامل والعادل.

وتوجه الاجتماع المشترك لمجلسي النواب والشورى بالشكر والتقدير للدول العربية والإسلامية التي بادرت بكسر العزلة الدبلوماسية التي فرضها العدوان على اليمن، باستئناف التمثيل الدبلوماسي على مستوى السفراء وكذا الدول التي تتهيأ لاستئناف التمثيل الدبلوماسي والقنصلي.

كما نوه الاجتماع المشترك بمواقف الدول والشعوب والبرلمانات والعلماء والشخصيات السياسية والبرلمانية والفكرية والإعلامية التي وقفت مع قضية الشعب اليمني ومظلوميته وترفض العدوان عليه.

ولفت الاجتماع إلى قيام دول تحالف العدوان منذُ مارس ٢٠١٥م بقصف المواطنين الآمنين في منازلهم وفي الأسواق والمدارس والمعاهد والمستشفيات وصالات الأفراح ومجالس العزاء ومخيمات النازحين وأماكن الموقوفين ومراكز تجمع الصيادين والمناطق المزدحمة بالسكان وفرض الحصار الجائر براً وبحراً وجواً والذي حال دون إدخال المشتقات النفطية والغاز والمواد الغذائية والدوائية وغيرها من المتطلبات الضرورية للحياة.

وأشار المجتمعون إلى أن الحصار أدى إلى وفاة الآلاف من المرضى الذين تعذر علاجهم في الداخل ولم يتمكنوا من الخروج للعلاج في الخارج بسبب إغلاق مطار صنعاء وبقية المطارات اليمنية، ما جعل الشعب اليمني يعيش أكبر كارثة إنسان ية في العالم وفقاً لتقارير منظمة الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها وجميع منظمات وهيئات حقوق الإنسان الإقليمية والدولية.

وتطرق الاجتماع المشترك إلى الإحصائية الأولية التقديرية للخسائر البشرية

والمادية التي رصدها المركز القانوني للحقوق والتنمية حتى أغسطس ٢٠٢٠م جراء العدوان، حيث أسفرت الاعتداءات والجرائم والانتهاكات عن خسائر بشرية ومادية كبيرة تجاوزت ١٦ ألف شهيداً، وأكثر من ٢٥ ألف جريح من المدنيين جُلهم من الأطفال والنساء والشيوخ، وتدمير أكثر من ٤٢٩ ألف منزل، وتشريد الملايين من المواطنين.

النواب يدين بيان اتحاد البرلمان العربي ويوجه رسالة لرئيس الاتحاد الدولي

أدان مجلس النواب في جلسته يوم ٢-١٢-٢٠٢٠م برئاسة رئيس المجلس الأخ يحيى علي الراعي البيان الصادر عن الاتحاد البرلماني العربي المتحيز للعدوان .

وعبر مجلس النواب في بيان صادر عنه على استيائه وأسفه البالغين لاستغلال رئيس الاتحاد البرلماني العربي لمنصبه ومسؤولياته ومهامه المحددة في لوائح إنشاء الاتحاد ولتحيزه الصارخ إلى صف تحالف دول العدوان وعلى رأسه النظامين السعودي والإماراتي والذي كان يفترض فيه أن يدين القتلة والمجرمين و مرتكبي جرائم الحرب ضد أبناء الشعب اليمني.

كما أدان مجلس النواب البيان الصادر عن الاتحاد البرلماني العربي بتاريخ ٢٤/١١ /٢٠٢٠ بشأن تحيزه لصالح دول العدوان على اليمن.

ودعا مجلس النواب عبر بيان إدانته كافة البرلمانات والمجالس والشعوب الحرة وجميع دول العالم لإدانة بيان الاتحاد البرلماني العربي المعبر عن دول العدوان التي تشن حربا غاشمة و حصارا ظالما على الشعب اليمني أرضا وإنسانا ومقدرات منذ ٦ أعوام وعلى مرأى ومسمع من العالم تسببت في إزهاق أرواح وإصابة عشرات الآلاف من الشهداء والجرحى، كما تسببت في تعرض الملايين من أبناء الشعب اليمني للمجاعة وانتشار الأمراض والأوبئة وغيرها من المآسي والكوارث الإنسانية التي لا مجال لحصرها.

ودعا مجلس النواب أعضاء البرلمان العربي الأحرار إلى اتخاذ موقف تجاه رئيس الاتحاد الذي يستخدم سلطاته وصفته لاتخاذ مواقف تجاه أبناء الشعب اليمني ولا يعبر عن مواقف الشعوب العربية ويخالف ميثاق الجامعة العربية.

كما وجه مجلس النواب رسالة إلى رئيس الاتحاد البرلماني الدولي بشأن تجميد مجلس النواب في الجمهورية اليمنية لعضويته في الاتحاد البرلماني العربي.

وأشار في رسالته الى تصرفات ومواقف البرلمان العربي على مدى ست سنوات من العدوان على اليمن الذي تقوم به دول التحالف بقيادة السعودية والإمارات وانحيازه الفاضح إلى صف تحالف العدوان الذي قتل وجرح عشرات الآلاف من المواطنين معظمهم من الأطفال والنساء والشيوخ ودمر البنية التحتية وكل مقدرات اليمن على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي وفرض حصاراً برياً وبحرياً وجوياً مطبقاً مما جعل الشعب اليمني يعيش أكبر كارثة إنسانية في العالم.

وجاء في الرسالة :باعتبار مجلس النواب بالجمهورية اليمنية عضوا مؤسسا في البرلمان العربي كان يأمل منه أن يتحمل مسؤولياته الدينية والإنسانية والأخلاقية إزاء ما يتعرض له الشعب اليمني من عدوان همجي غاشم دمر اليمن أرضاً وإنساناً.. وأن يسعى لنصرة الشعب اليمني برفع ظلم وجبروت العدوان الذي تقوده السعودية والإمارات ورفع الحصار المفروض عليه تحقيقاً للعدل والسلام.

وأكدت الرسالة على أن البرلمان العربي انحاز انحيازاً صارخاً إلى صف العدوان على اليمن مخالفاً نصوص وأحكام نظامي البرلمان الأساسي والداخلي وكل المُثل والقيم الإنسانية والأخلاقية والمواثيق والأعراف البرلمانية.

كما وضح مجلس النواب في رسالته أن مجلس النواب بالجمهورية اليمنية أقرفي جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٨نوفمبر ٢٠٢٠م تجميد عضويته في البرلمان العربي للأسباب الآنفة الذكر .

البرلمان يقر تجميد عضويته بالبرلمان العربي لانحيازه الكامل للعدوان

أقر مجلس في جلسته يوم ٢٨-١١-٢٠٢٠م برئاسة رئيس المجلس الأخ يحيى علي الراعي تجميد عضويته في البرلمان العربي وذلك بسبب انحيازه الكامل إلى صف تحالف العدوان وعدم ممارسته لدوره المسؤول تجاه معاناة الشعب اليمني وما يتعرض له من عدوان غاشم وحصار ظالم منذ ست سنوات وخذلانه المستمر لأمال وتطلعات الشعب اليمني في إيقاف الحرب وإنهاء الحصار.

كما اقر توجيه رسائل إلى الدول العربية التي لم تشارك ولم تؤيد العدوان على اليمن وشرح أسباب تجميد العضوية..

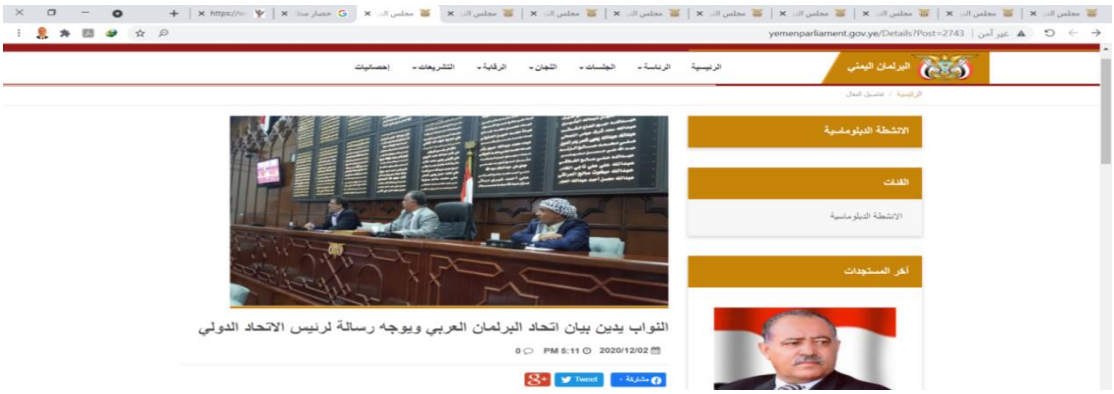

مشاركة مجلس النواب باللقاء العالمي للبرلمانيين بشأن منتدى المعرّضين مناخياً

شارك مجلس النواب في اللقاء العالمي للبرلمانيين بشأن منتدى المعرّضين مناخياً، المنعقد يوم ٢٥-١١-٢٠٢٠م والذي نظمه منتدى المعرّضين مناخياً بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي، والمركز العالمي للتكيف.

وألقى كلمة مجلس النواب رئيس لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين عضو المجلس الدكتور علي الزنم .

وقد عبر عن شكره لجميع المشاركين من الدول المنظمات الدولية والشخصيات المهتمة بقضايا المناخ على توجيه الدعوة إلى مجلس النواب في الجمهورية اليمنية بالعاصمة صنعاء للمشاركة في الاجتماع العالمي الافتتاحي لمنتدى المعرّضين مناخيا من خلال ندوة عبر الأنترنت بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي والمركز العالمي للتكيف.

ونقل إلى المشاركين تحيات هيئة رئاسة وأعضاء مجلس النواب في الجمهورية اليمنية من العاصمة التاريخية صنعاء

كما أبدى رئيس لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين الموافقة على كل الإجراءات الإيجابية التي تصب بمصلحة البشرية جمعا وبما يعزز من الالتزام (باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن المناخ في باريس وغيرها)

وجاء في الكلمة :نبدي هنا تفاعلنا الكبير في قضايا المناخ واستعداد اليمن لتفعيل العمل البرلماني والتشريعي وبالتنسيق مع الحكومة باتخاذ خطوات عملية لتحقيق أهداف اتفاقية باريس وغيرها.

إلا أننا نتساءل وعبر هذه الندوة العالمية والأمانة العامة للبرلمان الدولي وكل دول العالم الحر المشاركة في هذه الندوة.

أين أنتم من الحرب المنسية في اليمن ست سنوات من العدوان الغاشم الذي يشن على وطننا وتدمير كل شيء له علاقة بحياة الإنسان اليمني ومن يعيشون على أرضه من المهاجرين واللاجئين الذين يتدفقون يوميا بالآلاف على بلد يعاني ما يعانيه وخلقوا أكبر معاناة إنسانية شهدتها البشرية؟

وتساءل النائب الزنم :اليوم نتحدث عن المناخ وتأثيراته وفي اليمن تحديدا كيف نتحدث عن تأثيرات المناخ ولم نستطع أن نتجاوز تأثيرات العدوان والحرب الشاملة والقنابل المحرمة دوليا التي تسقط على الشعب اليمني وخلق كوارث وضحايا بالآلاف وإعاقات جزئية وكلية وأثره في البيئة والمناخ جراء استخدام الأسلحة المحرمة دوليا ؟

وأضاف :ولمن يتجاهل حجم الكارثة نذكركم بالقنابل التي ألقيت على جبل عطان بالعاصمة صنعاء وما خلفته من دمار وآثار حتى اليوم نعاني منها؛ هذا كمثال ناهيك عن الضربات الأخرى التي أثرت على الثروة الزراعية والحيوانية ومصادر المياه والطاقة وغيرها والتي زادت من معاونات الشعب اليمني.

وأشار الى أن الإنسان اليمني رغم صموده وتحمله لكل مالا يطاق إلا أن العدوان الأمريكي وعبر أدواتهم بالمنطقة والمتمثلة بالنظامين السعودي والإماراتي يقومون بقتل اليمنيين يوميا عبر طائراتهم وصواريخهم المدمرة بل سعوا وعلى مدار ست سنوات من محاصرة الشعب اليمني برا وجوا وبحرا ومنعوا عنه الغذاء والدواء والمشتقات النفطية وأغلقوا المطارات ومنعوا المرضى وغيرهم من السفر وحملوا الشعب اليمني أعباء الحصار والحرب دون رحمة أو ذرة من الإنسانية.

كما أكدت الكلمة إلى أن قطع المرتبات على موظفي الدولة لسنوات من قبل العدوان يمثل جريمة أخرى يرتكبونها جراء السيطرة على أكثر من ٩٠% من موارد البلد والتي يتحصلونها في المنافذ البرية والبحرية والجوية من حكومة المنفى بالإضافة إلى أن ارتفاع نسبة البطالة والفقر إلى مستويات مخيفة لم تبلغه أي دولة كل ذلك والعالم يتفرج والدول

المشاركة في العدوان تتلذذ بقتل الأطفال والنساء وكبار السن من أبناء الشعب اليمني.

وأوضحت الكلمة أن بنية اليمن التحتية انهارت وتأثرت القطاعات الخدمية بشكل مباشر ومنها الصحية والمياه والنظافة والتعليم والزراعة وغيرها مشيرا إلى أن هناك أخصائيات كبيره بخسائر كل قطاعات الدولة والخاصة جراء العدوان والحصار.

وأكد النائب الزنم على أن مجلس النواب في الجمهورية اليمنية سعى ويسعى لسن القوانين التي تهتم بالبيئة وتأثيرات المناخ أو أي تغييرات طبيعية تؤثر على البيئة.

كما أشار إلى أن المشكلة الحقيقة اليوم هي ما يعانيه اليمن وما يحتاج إليه لتجاوز أثار الحرب والحصار على الشعب اليمني حتى يمكنه من مواجهة أي تغييرات مناخيه أو بيئية ويكون شريك أساسي في المنظمات الدولية التي تهتم بهذا الجانب.

كما حددت كلمة مجلس النواب العديد من النقاط التي لها تأثير مباشر وغير مباشر على البيئة والتغيرات المناخية وتأثيرها على المجتمعات وخاصة الشعب اليمني ومنها:-

-•الضغط لإيقاف العدوان على اليمن وفك الحصار البري والبحري والجوي والسماح لتدفق المشتقات النفطية والغذائية والدوائية.

•عقد مؤتمر دولي وبصورة عاجله لإعادة أعمار ما دمرته الحرب والحصار.

• دعم قطاعات الصحة والمياه والبيئة والزراعة والهجرة وتدفق اللاجئين إلى اليمن ومكافحة الفقر والبطالة التي تزايدت بفعل العدوان والحصار.

كما ثمن النائب الزنم تثمينا عاليا الدول التي بدأت بكسر الحصار الدبلوماسي والسياسي على الجمهورية اليمنية وأوفدت بسفرائها إلى العاصمة صنعاء وبادلناهم بالمثل وفي المقدمة الجمهورية العربية السورية الشقيقة وجمهورية إيران الإسلامية .

كما وجهت كلمة مجلس النواب الدعوة إلى دول العالم المنحازة لقيمها واستقلاليتها من الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية إلى استئناف علاقتهم الدبلوماسية مع المجلس السياسي الأعلى وحكومة الإنقاذ الوطني بالعاصمة صنعاء التي تنعم

بالأمن والاستقرار والمناخ الملائم لإقامة علاقات ثنائيه تخدم مصالح الشعب اليمني مع الشعوب الأخرى العربية الشقيقة والصديقة فأصبح الوقت مناسب لانفتاح اليمن على العالم وكسر الحصار السياسي والدبلوماسي.

وختم النائب الزنم كلمته بالدعوة إلى السلام العادل والمشرف وبما يليق بحجم التضحيات الجسام التي قدمها الشعب اليمني ومنها قوافل من الشهداء والجرحى بحثا عن الحرية وإسقاط الوصاية أيا كانت منوها إلى أن إنهاء الحرب في اليمن يعني التفرغ للمناخ والتنمية المستدامة وإعادة الأعمار وتفعيل دور البرلمان في هذا الاتجاه.

رئيس المجلس يوجه رسالتين لأمين عام الاتحاد البرلماني الدولي

وجه رئيس مجلس النواب يوم ١٩-١٠-٢٠٢٠م رسالتين إلى الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي / مارتن تشانغونغ – حول الانتهاكات التي طالت أعضاء مجلس النواب في الجمهورية اليمنية..

وأشار رئيس المجلس في رسالته إلى الانتهاكات التي طالت عددا من أعضاء مجلس النواب اليمني ومنها:

التهديد بالقتل وقصف المنازل لنائب رئيس مجلس النواب عبد السلام صالح هشول زابية وعدد من النواب عبر الاتصالات الهاتفية من مصادر مجهولة من أرقام في الخارج .

كما تضمنت الرسالة العديد من الانتهاكات والتهديدات التي طالت عددا من أعضاء مجلس النواب .

وأكد رئيس مجلس النواب على أن أعضاء مجلس النواب يغامرون بتقديم هذه المعلومات رغم ان الطيران السعودي الإماراتي ما يزال يستهدفهم ويهدد عائلاتهم ومزارعهم.

من جهة ثانية وجه رئيس المجلس إلى الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي بشأن استعراض لجنة حقوق الإنسان الخاصة بالبرلمانيين التابعة للاتحاد البرلماني الدولي خلال الفترة من ٢٢ حتى ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٠ وذلك للانتهاكات التي تعرض لها أعضاء مجلس النواب اليمني.

وتضمنت الرسالة تواريخ تلك الانتهاكات التي طالت أعضاء مجلس النواب في الجمهورية اليمنية بناء على طلب أمين عام الاتحاد البرلماني الدولي ،.

وتساءل رئيس المجلس عبر رسالته عن المصوغ الذي استندت إليه اللجنة في إسقاط بعض ما تضمنته شكوى الانتهاكات التي تعرض لها أعضاء مجلس النواب في الجمهورية اليمنية؟

وما هي المعايير والقواعد التي اعتمدت عليها اللجنة في هذا الإسقاط غير المقبول وغير اللائق والذي يؤكد أنه فرز سياسي غير محايد يشكك في حيادية اللجنة الخاصة بحقوق الإنسان الخاصة بالبرلمانين.

وأشار رئيس المجلس إلى أن هذا الإسقاط يمثل خطاءً جسيماً وقعت فيه اللجنة يضاف إلى أخطاء الاتحاد البرلماني الدولي الذي يقوم به بتجزئة مجلس النواب اليمني والتعامل معه كمجلسين (متناسين وحدة اليمن وسيادته) وتعامل الاتحاد وأمانته العامة مع أولئك النواب المؤيدين للعدوان على بلادهم الذين يدَعون إخراجهم من اليمن قسراً..

وأكد رئيس مجلس النواب في رسالته على أنهم خرجوا بمحض إرادتهم سعياً للمال السعودي والإماراتي المدنس.

وإن قيام لجنة حقوق الإنسان الخاصة بالبرلمانين بالإسقاط التعسفي للعديد من الانتهاكات التي تعرض لها أعضاء مجلس النواب في الجمهورية اليمنية والتي حصلت بمباركة من بعض أعضائه المؤيدين للعدوان على اليمن المتواجدين في الرياض الذين تماهوا مع العدوان السعودي والإماراتي .

وأضاف رئيس المجلس في رسالته :نود أن نذكر لجنة حقوق الإنسان الخاصة بالبرلمانين ان ابسط قواعد العدالة الإنسانية هي السماع من الطرفين لاستبيان الحقائق.

وعليه نؤكد على حقنا في الأخذ بكامل الانتهاكات التي طالت أعضاء مجلس النواب اليمني دون إسقاط أية انتهاكات.

رئيس المجلس يوجه رسائل للأمم المتحدة ورؤساء الاتحادات البرلمانية بشأن استمرار تحالف العدوان احتجاز السفن

وجه رئيس مجلس النواب الأخ يحيى علي الراعي يوم١٢-١٠-٢٠٢٠م رسائل إلى الأمين العام للأمم المتحدة وعدد من رؤساء الاتحادات البرلمانية في العالم والأمين العام لاتحاد برلمانات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وإلى المبعوث الأممي لليمن بشأن استمرار احتجاز سفن المشتقات النفطية والدوائية والغذائية، واستمرار العدوان والحصار على الشعب اليمني والآثار الكارثية المترتبة على ذلك..

واطلع رئيس مجلس النواب في رسائله تلك الجهات آخر مستجدات وتطورات الأحداث التي تشهدها الجمهورية اليمنية والظروف الاستثنائية الإنسانية الصعبة التي يمر بها الشعب اليمني بسبب استمرار تعنت وصلف دول تحالف العدوان على اليمن في منع وصول سفن المشتقات النفطية والغذائية والدوائية رغم حصولها على التصاريح اللازمة من الأمم المتحدة الأمر الذي تسبب ويتسبب في حدوث كارثة انسانية تقرع أجراس الخطر بتوقف المستشفيات والمرافق الحيوية والخدمية الهامة، حيث يحتجز تحالف العدوان على اليمن ما يقارب العشرين سفينة في البحر..

وأشارت الرسائل إلى الحالة الإنسانية الصعبة والوضع الكارثي المترتب على استمرار حجز سفن المشتقات النفطية في ظل صمت المجتمع الدولي، الذي يتحمل مسؤوليته الإنسانية والقانونية والأخلاقية والتاريخية تجاه معاناة الشعب اليمني وما سيترتب عليه من توقف لنشاط القطاعات الحيوية ومنها القطاع الصحي حيث ستتوقف مئات المستشفيات والمنشآت الصحية ويتعرض آلاف المرضى للموت على مرأى ومسمع منكم منوها إلى أن آلاف الأطفال في المستشفيات مهددون بالموت في الساعات الأولى من نفاد المشتقات النفطية إلى جانب آلاف المرضى

المصابين بالفشل الكلوي ومختلف الأمراض والاوبئة ومنها جائحة كورونا يموتون يومياً.

وأوضحت الرسائل ما تعانيه قطاعات النقل والمياه والزراعة وغيرها من القطاعات الحيوية والخدمية المختلفة والمهددة بالتوقف أيضاً في حال عدم توفر احتياجاتها من المشتقات النفطية لضمان استمرارها في تقديم خدماتها للمواطنين.

وأعرب رئيس مجلس النواب عن استياء البرلمان والشعب اليمني لخذلان المجتمع الدولي وعلى رأسه الأمم المتحدة وكافة المؤسسات والهيئات التابعة لها لآمال وتطلعات الشعب اليمني تجاه الأعمال الإجرامية التي تمارسها دول تحالف العدوان بحق اليمنيين ولما يقارب الست سنوات من القتل والدمار والحصار وهدم المساكن على رؤوس ساكنيها من الأطفال والنساء والشيوخ .. معتبرا ذلك الصمت المطبق تقصيرا من الأمم المتحدة والاتحادات البرلمانية في أداء واجباتها والمسؤولية الملقاة على عاتقها تجاه معاناة شعب بأكمله ومخالفة للشرائع السماوية والمواثيق والأعراف والقوانين الدولية،

كما أعرب رئيس المجلس عن أمله والشعب اليمني تبني شرف المبادرة لإنصاف الشعب اليمني وإنهاء معاناته وسرعة اتخاذ التدابير اللازمة للإفراج عن سفن المشتقات النفطية لوقف حدوث كارثة إنسانية وشيكة وغير مسبوقة فضلاً عن القيام بتسهيل إدخال المواد الغذائية والدوائية وغيرها من المتطلبات الضرورية للحياة، وفتح الموانئ والمطارات اليمنية أمام المسافرين والعائدين بما في ذلك مطار صنعاء وموانئ مدينة الحديدة وبشكل مستمر؛ ومنع قراصنة احتجاز السفن المحملة بالوقود والغذاء والدواء من التعرض لها في المستقبل.

مشاركة مجلس النواب في ندوة تشريعات المناخ

شارك مجلس النواب يوم ٨-١٠-٢٠٢٠م في ندوة الاتحاد البرلماني الدولي والأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومركز القانون الدولي للتنمية المستدامة حيث القى رئيس لجنة الشؤون الخارجية وشؤون المغتربين عضو المجلس الدكتور علي الزنم كلمة المجلس .

وقد أطلع النائب الزنم المشاركين على مظلومية الشعب اليمني حيث قال :

قبل أن نتحدث عن المناخ وتأثيراته على اليمن والعالم كان لزاما علينا الإشارة إلى ما يعانيه الشعب اليمني من عدوان شامل بقيادة السعودية وسبعة عشر دولة استهدفت الأرض والإنسان وكل مقدرات اليمن وحصار مطبق برا وجوا وبحرا

ومنع دخول ناقلات المشتقات النفطية والغذائية والدوائية وتسببت بأزمة إنسانية غير مسبوقة على مستوى العالم وزادت من معاناة خمسة وعشرين مليون على مدار ست سنوات من الحرب والقصف الجوي راح ضحيته عشرات الآلاف من المدنيين الأبرياء معظمهم من النساء والأطفال .

وطالبت كلمة المجلس بموقف دولي حازم للوقوف مع الشعوب المظلومة والمعتدى عليها والضغط لإيقاف العدوان وفك الحصار لتخفيف معاناة الشعب اليمني.

وفيما يخص محور الندوة (نهج القانون والحوكمة ضمن العلاقة بين المحيط والمناخ) أكد رئيس لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين بالمجلس على أن مجلس النواب في الجمهورية اليمنية سعى ويسعى لسن القوانين التي تهتم بالبيئة وتأثيرات المناخ أو أي تغييرات طبيعية تؤثر على البيئة.

مشيرا إلى انه فيما يخص أتفاق باريس وكل الاتفاقيات الدولية ذات الصلة فدستور اليمن يؤكد في المادة (٦) عمل الدولة بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق جامعة الدول العربية وقواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة.

لافتا ألى أن المشكلة ليست في منظومة القوانين المحلية ويمكن سن أو تعديل أي قوانين تخدم هذا الجانب وتتماشى مع أي اتفاقيات دوليه تصادق عليها اليمن وفق قوانينها وخصوصيتها.

واكد على أن المشكلة الحقيقة اليوم هي ما يعانيه اليمن وما يحتاج إليه لتجاوز آثار الحرب والحصار على الشعب اليمني حتى يمكنه من مواجهة أي تغييرات مناخية أو بيئية ويكون شريكا أساسيا في المنظمات الدولية التي تهتم بهذا الجانب

ولتجاوز ما تعانيه اليمن فأننا نضع للسادة والسيدات المشاركين في هذه الندوة النقاط التالية التي لها تأثير مباشر وغير مباشر على البيئة والتغيرات المناخية وتأثيرها على المجتمعات ومنها:

ـ• الضغط لإيقاف العدوان على اليمن وفك الحصار البري والبحري والجوي.

• السماح لتدفق المشتقات النفطية والغذائية والدوائية.

• عقد مؤتمر دولي وبصورة عاجله لإعادة أعمار ما دمرته الحرب والحصار.• معالجة المشاكل البيئية التي تسببت بها الحرب واستخدام أسلحة محرمة دوليا من قبل دول التحالف ومكافحة الفقر والبطالة التي تزايدت بفعل العدوان والحصار.

•تأهيل ودعم أجهزة الدولة المعنية بحماية البيئة والتغير المناخي وكلما يتصل بهذا الجانب كونها تأثرت بسبب الحرب والحصار.

وأوضح النائب الزنم أن كل ذلك بحاجه إلى وقفه جادة من المجتمع الدولي لتجاوز آثار الحرب والحصار المفروض على الشعب اليمني متمنيا في ختام كلمته الخروج من هذه الندوة الهامة بنتائج تخدم البشرية وتحد من مخاطر وتأثيرات المناخ على المجتمعات.

انعقاد مجلس النواب هو باليستي في وجه العدوان".

استمع مجلس النواب في جلسته يوم ٢٣-٩-٢٠٢٠م برئاسة رئيس المجلس الأخ يحيى علي الراعي إلى رسالة موجهة إلى عضو المجلس السياسي الأعلى محمد علي الحوثي بشأن الورقة التي تقدم بها إلى مجلس النواب جاء فيها:

تلقينا في مجلس النواب من وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى الدكتور علي عبد الله أبو حليقة الورقة المقدمة منكم بعنوان: "رؤية للدور المأمول من مجلس النواب في مواجهة العدوان والحصار" ونقدر ونثمن عالياً حرصكم تحديد أولويات المرحلة.

وقد تم استعراضها في المجلس ومناقشتها مع هيئة رئاسة وأعضاء المجلس باهتمام لما تحمله من موجهات لأولويات المرحلة القادمة والدور المأمول من مجلس النواب في مواجهة العدوان والحصار منذ ست سنوات، حيث كان لأعضاء مجلس النواب شرف الصمود إلى جانب أبناء شعبهم والأبطال من الجيش والأمن واللجان الشعبية.

ونحب أن نوضح لكم أنه منذ بدء العدوان على اليمن ومجلس النواب في انعقاد دائم لجلسات أعماله ولم يخيفه قصف الطائرات وسماع أصوات الانفجارات وتطاير الشظايا على مقربة منه بل لم يثنيه عن مواصلة اجتماعاته قصف العدوان لمنازل عدد من أعضائه ومنهم منزل رئيس المجلس الذي استهدفته طائرات تحالف العدوان بغارات، استشهد فيها أحد أبنائه وعدد من المرافقين، وغير خافٍ على أحد أن الغرض من ذلك كان إسكات هذا الصوت الذي يمثل الشعب اليمني كما أصيب البعض من أعضاء المجلس وقصفت منازلهم واستشهد من فلذات أكبادهم وأقربائهم في الجبهات خيرة الشباب.

واستمر المجلس في أداء دوره وفي مخاطبة رؤساء عدد من برلمانات العالم وفتح نوافذ للتواصل عبر الإسكايب بين مجلس النواب وعدد من البرلمانيين في العالم منهم عضوا البرلمان الفرنسي سبيستان نادوت وكيث فاز، والذين بدورهم ناصروا مظلومية الشعب اليمني في المحافل البرلمانية ومنها عقد جلسات برلمانية مشتركة مع برلمانيين فرنسيين وصولاً لإقامة مؤتمر باريس حول السلام باليمن من خلال الجلسة المباشرة التي عقدت في ٨ نوفمبر ٢٠١٨م عبر التواصل عن بعد.

وأشارت الرسالة إلى شهادة الوفد الوطني في مفاوضات السويد أثناء إحاطة نواب الشعب بنتائج تلك المباحثات في ٢٩ ديسمبر ٢٠١٩ م، وما لمسوه من جهود مجلس النواب في إيصال مظلومية الشعب اليمني إلى العالم من خلال تلك الرسائل والمخاطبات.

ونؤكد لكم أن مجلس النواب يقف وبصلابة مع إرادة الشعب اليمني إلى جانب كل شرفاء الوطن ضد الغزاة والمحتلين والمستكبرين وقوى الشر التي لا تريد لليمن إلا الدمار والخراب والفرقة والانقسام والتشظي، وهيهات هيهات فاليمن بكل رجاله الأبطال أقوى من كل التحديات ومقبرة لكل المحتلين والغزاة عبر العصور والأزمنة.

كما نود إحاطتكم أننا قرأنا تلكم الموجهات قراءة متأنية وواعية ونثمن عاليا ونقدر حرصكم الدائم على المصلحة العامة في توحيد الجهود ورص الصفوف لمواجهة العدوان وأدواته.

وفيما يتعلق بتوصيات المجلس عندما يلتزم بها الجانب الحكومي ولا ينفذها نقول لهم تعالوا نناقش ما الذي تم تنفيذه وما الذي لم يتم تنفيذه لنتعاون معاً في سبيل تذليل أي صعوبات.

وبالتالي فإن مجلس النواب لا يطالب الحكومة بعمل المستحيل بقدر الوفاء بالتزاماتها، علينا أن نشغل عقولنا إلى أقصاها ونوحد كل الجهود لتسيير أمور الدولة والمواطن في آن معاً حتى تستمر الحياة بكل مقوماتها "يد تحمي ويد تبني" فوجود الدولة وتكامل أجهزتها أمان للمواطن وفي خدمته كما هو المواطن مدداً ورافداً للجبهات في مواجهة العدوان والحصار حتى تحقيق النصر.

وبخصوص دور مجلس النواب في التعاطي مع المبادرات وتغليب الحل السياسي وصولاً لإنهاء العدوان والحصار فقد أيد المجلس وبارك المبادرات التي أطلقها المجلس السياسي الأعلى وقدم مبادرة بالتنسيق مع رئيس المجلس السياسي الأعلى السابق الشهيد صالح الصماد رحمة الله عليه.

تقرير برلماني: تفعيل الخارجية لدبلوماسيتها رديف للجبهات لمواجهة العدوان

١٨-٩-٢٠٢٠م

أكد تقرير برلماني على عدم الاهتمام الدبلوماسي والإعلامي بالشكل المطلوب من جانب الحكومة بإظهار معاناة الشعب اليمني جراء تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين وطالبي اللجوء خاصة وأن استمرار تدفق اللاجئين إلى بلادنا من الدول المجاورة وبأعداد كبيرة تسبب في تحميل بلادنا أعباء اقتصادية وصحية وأمنية وغيرها كون اليمن الدول الوحيدة في شبة الجزيرة العربية التي تسمح بدخول اللاجئين إلى أراضيها كونها مصادقة على اتفاقية (فيينا) والبرتوكول الملحق الخاص باللاجئين.

وطالب التقرير ـ الصادر عن لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين بمجلس النواب ـ وزارة الخارجية بإعادة النظر في قانون السلك الدبلوماسي والقنصلي ولائحته التنفيذية بما يتوافق مع متطلبات المرحلة واحتياجات الجمهورية اليمنية ومصالحه.

وأكد على ضرورة تفعيل الدور الدبلوماسي لوزارة الخارجية بالشكل المطلوب لمواجهة العدوان والحصار الجائر من خلال التواصل الخارجي لإيصال مظلومية الشعب اليمني وما يعانيه من ظروف جراء العدوان والحصار الجائر المفروض على بلادنا واطلاع العالم على مجريات ما حدث ويحدث من دمار للشعب اليمني حيث أن تفعيل وزارة الخارجية لدبلوماسيتها يعتبر رديفا لعمل الجبهات ، وأن التضحيات لا بد منها لإيصال مظلومية الشعب ومواجهة كافة أشكال العدوان.

كما رصد التقرير العديد من المحاور عن نشاط وزارة الخارجية بعد قيام اللجنة بالنزول الميداني إلى الوزارة للاطلاع على نشاطها وكذا سير العمل فيها وذلك بعد إعداد محاور النقاش مع الوزارة التي تم طرحها ومناقشتها مع قيادة الوزارة،

واستمعت اللجنة إلى ردود وإيضاحات وزارة الخارجية.

وأوردت لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين عبر تقريرها بعض البيانات والمعلومات التي توصلت إليها من خلال نزولها الميداني واللقاءات التي تمت مع قيادة الوزارة.

وتضمن تقرير خارجية البرلمان العديد الملاحظات والاستنتاجات أهمها:

ـوجود قصور في فهم عمل ونشاط وزارة الخارجية بما لا يخدم أهداف بلادنا في جانب السياسات الخارجية.

ـ إن قيادة الوزارة وكادرها لا زالوا صامدين ويعملون بجهد في مواجهة العدوان بالإمكانات المتاحة أمامهم ووفقا لاختصاصات وصلاحيات الوزارة في الشؤون الخارجية وتؤكد أنها مازالت متفائلة ، وعليه فإن اللجنة تؤكد على ضرورة توفير

الدعم المناسب للوزارة لتمكينها من أداء مهامها في ظل الوضع الراهن والحرب والحصار المفروض على بلادنا.

ـأهمية فهم عمل المنظمات وبشكل أفضل حتى لا يتوقف عملها ، وترك المجال للوزارة كونها المعنية بذلك وعلى فهم بالقوانين واللوائح المنظمة لعمل تلك المنظمات بالتنسيق مع الجهات المعنية بذلك.

ـ عند استعراض ردود الوزارة فيما يخص الإيرادات الأخرى قيام الوزارة بفرض رسوم خارجة عن قانون الجوازات النافذ.

ـ عدم وجود تنسيق وتوحيد الرؤى والمواقف والسياسيات الخارجية لبلادنا في كافة مستويات الدولة لمواجهة العدوان.

ـ عدم موافاة اللجنة بمقدار إيرادات الدخل القنصلي والرسوم المفروضة عند إصدار الجوازات الدبلوماسية الخاصة والمهمة والتجديدات لها والتأشيرات وأوجه إنفاقها.

ـ عدم وجود إحصائيات دقيقة بعدد اللاجئين وطالبي اللجوء وأماكن تجمعهم ومراكز استقبالهم في الجمهورية اليمنية.

وأوردت خارجية النواب في تقريرها عددا من التوصيات التي رأت ضرورة التزام الجانب الحكومي بها وأهمها:ـ

ـ إعداد تصور ورؤية واضحة تمثل الجمهورية اليمنية في أي مفاوضات قادمة حول كل التفاهمات السابقة ورؤية الحكومة ممثلة بوزارة الخارجية وتحديداً حول اتفاقية السويد وهل ما زالت الاتفاقية قابلة للتنفيذ ويمكن التمسك بها ضمن الحل الشامل في الملفات التالية الملف السياسي ؛ الأسرى الاقتصادي ؛مطار صنعاء الدولي ؛تفاهمات تعز،إعادة الانتشار في الحديدة السفينة العائمة (صافر)

وملفي الجانب الإنساني وإعادة الأعمار .

ـ قيام الحكومة بتقديم رؤية واضحة ومفصلة ومعبرة عن تطلعات أبناء اليمن الصامد وذلك عبر وزارة الخارجية من خلال إجراء حوار (يمني - يمني) ومدى نجاحه، وإعداد آلية وتصور بهذا الخصوص يعرض على المجلس السياسي الأعلى وحكومة الإنقاذ الوطني ومجلس النواب ليكون اليمن المقاوم للعدوان جاهز للسلام المشرف.. بحيث تكون لدى الوزارة إجابات في كل الملفات وفق رؤية متفق عليها.. وإتاحة مساحة كافية للوزارة للعمل وفقا لاختصاصاتها والمشاركة

في المفاوضات وغيرها حتى تتمكن الوزارة من القيام بمهامها كقناة تواصل مع العالم الخارجي وضرورة التزام الجهات الحكومية بذلك.

ـ أهمية تفعيل التواصل بين وزارة الخارجية والوفد الوطني المفاوض بالخارج وإطلاع الوزارة على كل جديد ونتائج المفاوضات واللقاءات التي تتم بشكل رسمي باعتبار الوزارة هي البوابة الرئيسية لتمثيل حكومة الإنقاذ أمام العالم الخارجي.

ـ منح موظفي الوزارة الدرجات والامتيازات التي يستحقونها وفقا للقانون واللوائح المنظمة لذلك عند تحسن الظروف.

ـ عمل آلية مناسبة لكسر الحصار السياسي من خلال وضع رؤية وتكثيف الاتصالات مع البعثات الدبلوماسية والسفارات والمنظمات الدولية وفقاً للمستجدات والواقع وعكس مظلومية الشعب اليمني وعدم التوقف مهما كانت الردود.

ـ دعوة وزارة الخارجية بإعادة النظر في قانون السلك الدبلوماسي والقنصلي ولائحته التنفيذية بما يتوافق مع متطلبات المرحلة واحتياجات الجمهورية اليمنية ومصالحها.

ـ إعادة النظر في خارطة التمثيل الدبلوماسي بما يتوافق مع مصالح البلاد وبالأخص في مرحلة إعادة البناء والإعمار بعد انتهاء العدوان.

أهمية قيام وزارة الخارجية بوضع وتنفيذ معايير اختيار الكادر الدبلوماسي عند التوظيف انطلاقا من مبدأ الدبلوماسية والتمثيل الجيد.

ـ التأكيد على أن المرحلة المقبلة (مرحلة ما بعد العدوان) وإعادة الإعمار تحتاج إلى تفعيل دور البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الخارج وذلك من خلال تعيين كادر متخصص من داخل الوزارة يتحمل مسؤولية رئاسة البعثات.

ـ تعويض من تم إقصائهم من التعيينات في البعثات الدبلوماسية في الخارج بسبب مواقفهم الوطنية في الوقوف إلى صف الوطن ومواجهة العدوان دبلوماسياً وضمان حقوقهم في أي تسوية قادمة.

ـ على الوزارة إيقاف فرض أي رسوم على الجوازات الدبلوماسية والخاصة والمهمة وتأشيرات الخروج والتجديدات كون هذه الرسوم مخالفة للقانون ولا تستند إلى أي مصوغ قانوني.. وعليها الاستمرار في إصدار الجوازات الدبلوماسية بأنواعها وفقاً لقانون الجوازات رقم (٦٣) لسنة ١٩٩١م النافذ.

ـ أهمية توثيق ما يجري على الساحة من تفاوضات واتصالات وغيرها.

ـ على الوزارة موافاة اللجنة بمقدار الإيرادات للدخل القنصلي ورسوم إصدار الجوازات الدبلوماسية بأنواعها والتجديدات والتأشيرات وأوجه إنفاقها للأعوام السابقة.

ـ إلزام الحكومة ممثلة بوزارة الخارجية بعدم إنشاء أي مخيمات استقبال للاجئين داخل المدن لعدة اعتبارات وأسباب مختلفة وعلى أن يتم عمل المخيمات في المناطق الساحلية حتى يتم البت في طلب اللجوء ومن تنطبق عليهم شروط صفة اللجوء ومن لم تنطبق عليهم شروط اللجوء يتم ترحيلهم إلى بلدانهم وذلك للحد من انتشارهم في عدد من المحافظات لما يمثل ذلك من انعكاسات خطيرة وأعباء في الجوانب الأمنية والاقتصادية والاجتماعية وحتى لا يستغلوا من قبل دول العدوان ضد أمن واستقرار اليمن أرضاً وإنساناً.

ـ تواصل جهود اللجنة الوطنية للاجئين في ترحيل المهاجرين غير الشرعيين ونقلهم الى بلدانهم بالتنسيق مع منظمة الهجرة الدولية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين وبصورة مستمرة حتى يتم إجلاء كل الأعداد المتبقية في بلادنا.

واختتم التقرير توصياته بطلب الحكومة القيام بتكثيف الرقابة ورفع اليقظة الأمنية في كافة المنافذ للحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين وضبطهم في المنافذ والتعامل معهم وفقاً للقوانين والاتفاقيات الدولية بهذا الخصوص.

البرلمان يستعرض مشاهد وثائقية لبعض جرائم العدوان

وقف مجلس النواب في جلسته يوم ١٥-٩-٢٠٢٠م برئاسة رئيس المجلس الأخ يحيى علي الراعي أمام الجرائم والمجازر المروعة التي يرتكبها تحالف العدوان بقيادة السعودية والإمارات بحق الشعب اليمني..

واستعرض المجلس مشاهد ولقطات مؤلمة لبعض الجرائم والمجازر التي ارتكبها تحالف العدوان بحق الشعب اليمني وعلى مدى ست سنوات.

وقد تضمن العرض الوثائقي صورا ومشاهد معززة بالأرقام لجرائم تحالف العدوان استهدفت الأطفال والنساء وهدمت المساكن على رؤوس ساكنيها في مجازر دامية مزقت أجساد الأطفال وحولتهم إلى أشلاء في مناظر مرعبة ومنازلهم إلى أطلال..

كما تضمن العرض بعض الأسواق العامة والمساجد والمدارس والجامعات وصالات الأفراح والعزاء ومحطات الكهرباء والاتصالات وآبار المياه والصرف الصحي ومزارع المواطنين والموانئ والمطارات ومقار ومؤسسات الدولة والمصانع والمحال التجارية التي طالها الدمار.

وتطرق العرض الموجز للتدمير الممنهج للطرق والجسور إضافة الى الآثار الكارثية الناتجة عن استخدام العدوان للأسلحة المحرمة دوليا والتي تتسبب في انتشار العديد من الأمراض والأوبئة الفتاكة..

كما احتوى العرض الوثائقي المصور على جرائم إرهابية ارتكبتها القاعدة وداعش بدعم من تحالف العدوان وأدواته في اليمن وبرعاية صهيو أمريكية.

وقد أكد نواب الشعب أثناء ذلك على أهمية عرض مثل هذه المشاهد لإيصال مظلومية الشعب اليمني إلى البرلمانات والاتحادات العربية والإقليمية والدولية ومجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة من خلال مخاطبات المجلس التي توضح للعالم الآثار الناجمة عن العدوان الغاشم والحصار الظالم وما أحدثته من دمار وأثار كارثية طالت الأرض والإنسان والحيوان فضلا عن الخسائر الاقتصادية الفادحة و الباهظة والآثار النفسية المدمرة.

كما تطرق النواب إلى أهمية دور المجلس في مخاطبة العالم وتكاتف كافة الجهود في متابعة ملف جرائم العدوان أمام المحاكم الدولية معززا بمثل هذه الصور والمشاهد المؤثرة لعل الضمير الإنساني يصحوا ويضع حدا لصلف وتعنت دول تحالف العدوان بقيادة السعودية والإمارات.. ويبدأ بالضغط لإيقاف العدوان وإنهاء الحصار والإفراج عن كافة السفن المحملة بالمشتقات النفطية والغذاء والدواء..

وأكد النواب على أهمية مخاطبة الشعوب والبرلمانات ومنظمات المجتمع المدني للتخاطب مع نظيراتها في كل دول العالم لإيصال مظلومية اليمن وقضيته لكل العالم بالإضافة إلى أهمية الدور الإعلامي المساند لتحركات البرلمان في إطلاع العالم على ما يجري في اليمن وتذكير العالم بما يحدث من مجازر وجرائم حرب مكتملة الأركان لا تسقط بالتقادم وانه حان الوقت لتقديم قتلة أطفال اليمن كمجرمي حرب لينالوا جزاءهم.

النواب يقر تقريرا بشأن نشاط وزارة الخارجية في ظل العدوان والحصار

أقر مجلس النواب في جلسته يوم ١٣-٩-٢٠٢٠م تقرير لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين حول نشاط وزارة الخارجية في ظل العدوان والحصار المفروض على بلادنا ونتائج نزولها الميداني إلى ديوان عام الوزارة وذلك بعد التزام وزير الخارجية هشام شرف بتنفيذ التوصيات التالية:

-إعداد تصور ورؤية واضحة تمثل الجمهورية اليمنية في أي مفاوضات قادمة حول كل التفاهمات السابقة ورؤية الحكومة ممثلة بوزارة الخارجية وتحديدا حول اتفاقية السويد وهل ما زالت الاتفاقية قابلة للتنفيذ ويمكن التمسك بها ضمن الحل الشامل في الملفات التالية (السياسي-الأسري – الاقتصادي-مطار صنعاء الدولي-تفاهمات تعز-إعادة الانتشار في الحديدة-السفينة العائمة (صافر)-الجانب الإنساني-إعادة الأعمار وغير ذلك.)

كما تضمنت التوصيات قيام الحكومة بتقديم رؤية واضحة ومفصلة ومعبرة عن تطلعات أبناء اليمن الصامد وذلك عبر وزارة الخارجية من خلال إجراء حوار يمني - يمني) ومدى نجاحه، وإعداد آلية وتصور بهذا الخصوص يعرض على المجلس السياسي الأعلى وحكومة الإنقاذ الوطني ومجلس النواب ليكون اليمن المقاوم للعدوان جاهزا للسلام المشرف.. بحيث تكون لدى الوزارة إجابات في كل الملفات وفق رؤية متفق عليها.. وإتاحة مساحة كافية للوزارة للعمل وفقا لاختصاصاتها والمشاركة في المفاوضات وغيرها حتى تتمكن الوزارة من القيام بمهامها كقناة تواصل مع العالم الخارجي وضرورة التزام الجهات الحكومية بذلك؟

كما جاء ضمن التوصيات:-

- أهمية تفعيل التواصل بين وزارة الخارجية والوفد الوطني المفاوض بالخارج وإطلاع الوزارة على كل جديد ونتائج المفاوضات واللقاءات التي تتم بشكل رسمي باعتبار الوزارة هي البوابة الرئيسية لتمثيل حكومة الإنقاذ أمام العالم الخارجي.

ـ منح موظفي الوزارة الدرجات والامتيازات التي يستحقونها وفقا للقانون واللوائح المنظمة لذلك عند تحسن الظروف.

ـ عمل آلية مناسبة لكسر الحصار السياسي من خلال وضع رؤية وتكثيف الاتصالات مع البعثات الدبلوماسية والسفارات والمنظمات الدولية وفقاً للمستجدات والواقع وعكس مظلومية الشعب اليمني وعدم التوقف مهما كانت الردود .

ـ دعوة وزارة الخارجية بإعادة النظر في قانون السلك الدبلوماسي والقنصلي ولائحته التنفيذية بما يتوافق مع متطلبات المرحلة واحتياجات الجمهورية اليمنية ومصالحها.

ـ إعادة النظر في خارطة التمثيل الدبلوماسي بما يتوافق مع مصالح البلاد وبالأخص في مرحلة إعادة البناء والأعمار بعد انتهاء العدوان.

ـ أهمية قيام وزارة الخارجية بوضع وتنفيذ معايير اختيار الكادر الدبلوماسي عند التوظيف انطلاقا من مبدأ الدبلوماسية والتمثيل الجيد.

ـعلى الحكومة ممثلة بوزارة المالية زيادة الموازنة التشغيلية للوزارة بما يمكنها من أداء مهامها واختصاصاتها على الوجه المطلوب خاصة في ظل العدوان والحصار المفروض على بلادنا.

ـ التأكيد على أن المرحلة المقبلة (مرحلة ما بعد العدوان) وإعادة الأعمار تحتاج الى تفعيل دور البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الخارج وذلك من خلال تعيين كادر متخصص من داخل الوزارة يتحمل مسؤولية رئاسة البعثات.

ـ تعويض من تم إقصائهم من التعيينات في البعثات الدبلوماسية في الخارج بسبب مواقفهم الوطنية في الوقوف الى صف الوطن ومواجهة العدوان دبلوماسيا وضمان حقوقهم في أي تسوية قادمة.

ـ على الوزارة إيقاف فرض أي رسوم على الجوازات الدبلوماسية والخاصة والمهمة وتأشيرات الخروج والتجديدات كون هذه الرسوم مخالفة للقانون ولا تستند إلى أي مصوغ قانوني.. وعليها الاستمرار في إصدار الجوازات الدبلوماسية بأنواعها وفقا لقانون الجوازات رقم (٦٣) لسنة ١٩٩١م النافذ.

ـأهمية توثيق ما يجري على الساحة من تفاوضيان واتصالات وغيرها.

ـ على الوزارة موافاة اللجنة بمقدار الإيرادات للدخل القنصلي ورسوم إصدار الجوازات الدبلوماسية بأنواعها والتجديدات والتأشيرات وأوجه إنفاقها للأعوام السابقة.

ـ إلزام الحكومة ممثلة بوزارة الخارجية بعدم إنشاء أي مخيمات استقبال اللاجئين داخل المدن لعدة اعتبارات وأسباب مختلفة وعلى أن يتم عمل المخيمات في المناطق الساحلية حتى يتم البت في طلب اللجوء ومن تنطبق عليهم شروط صفة اللجوء ومن لم تنطبق عليهم شروط اللجوء يتم ترحيلهم إلى بلدانهم وذلك للحد من انتشارهم في عدد من المحافظات لما يمثل ذلك من انعكاسات خطيرة وأعباء في الجوانب الأمنية والاقتصادية والاجتماعية وحتي لا يستغلوا من قبل دول العدوان ضد أمن واستقرار اليمن أرضا وإنسانا.

وشدد النواب على أهمية الدور الذي يجب أن تقوم به وزارة الخارجية في إيصال صوت اليمن الرافض لكل الأعمال التطبيعية مع العدو الصهيوني إلى العالم وإيصال قضية الشعب اليمنية وما يعانيه من عدوان وحصار إلى كافة المحافل الدولية ومتابعة ملف جرائم العدوان في المحاكم الدولية ورفع الدعاوى وإرفاق صور وثائقية لحجم الدمار وبشاعة المجازر التي ترتكب بحق أطفال ونساء وكل اليمنيين على السواء من قبل تحالف الإجرام بقيادة السعودية والإمارات.

وحثوا حكومة الإنقاذ الوطني ممثلة بوزارة الخارجية على تصنيف الدول المعادية لليمن وفتح نافذة للحوار مع الدول التي تقيم علاقات متوازنة مع الجمهورية اليمنية وتحترم إرادة الشعب اليمني تمهيداً لإعادة التمثيل الدبلوماسي فيها.

كما أدان نواب الشعب واستنكروا مواقف الجامعة العربية المتخاذلة وأدوارها المشبوهة لصالح أعداء الأمة العربية وخاصة ما يتعلق بعدم إدانة التطبيع مع الكيان الصهيوني والعدوان على اليمن .

وطالبوا وزارة الخارجية بمتابعة نشاط الوفد الوطني المعني بالتواصل باسم الجهورية اليمنية مع الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع الدولي وموافاة المجلس بنتائج ذلك وما يتم التوصل إليه.

كما طالب نواب الشعب بإجراء حوار يمني يمني بعيدا عن تدخل دول العدوان والحصار وحل قضية اليمن بالخيارات السياسية وتغليب مصلحة الشعب اليمني.

من جانبه عبر وزير الخارجية عن شكره وتقديره لرئيس وأعضاء المجلس على هذا التقرير المنصف للجهود التي تقوم بها وزارة الخارجية في الظروف الاستثنائية التي تمر بها بلادنا جراء استمرار العدوان والحصار والأوضاع الاقتصادية الصعبة مشيداً بمواقف السفراء والبعثات الدبلوماسية الصامدين في مواجهة العدوان مطالبا بإنصافهم .

رئيس مجلس النواب يوجه رسالة إلى رئيس مجلس العموم البريطاني

وجه رئيس مجلس النواب الأخ يحيى علي الراعي، يوم ٢٣-٨-٢٠٢٠م رسالة إلى رئيس مجلس العموم البريطاني ليندساي هولي.

وأعرب رئيس مجلس النواب في الرسالة، عن تقديره وأعضاء مجلس النواب في الجمهورية اليمنية للمواقف المسئولة تجاه معاناة الشعب اليمني وما يتعرض له من مجازر وحشية تستهدف الأطفال والنساء في مساكنهم من قبل تحالف الحرب

علي اليمن بقيادة السعودية والإمارات لما يقارب الست سنوات مستخدما الأسلحة المحرمة دولياً.

وأشاد بموقف عدد من أعضاء مجلس العموم البريطاني المتمثل بمساءلة الحكومة البريطانية حول قرار استئناف بيع الأسلحة للسعودية رغم قرار المحكمة في ٢٠ يونيو ٢٠١٩م القاضي بمنع منح تصاريح بيع الأسلحة.

وأشار رئيس مجلس النواب، إلى استمرار تحالف العدوان في قصف المواطنين في منازلهم والأسواق والمؤسسات والمدارس والمستشفيات وصالات الأعراس ومجالس العزاء، والتدمير الممنهج للجسور والطرق ومشاريع المياه ومحطات الوقود.

ولفتت الرسالة، إلى الآثار الكارثية المترتبة على حصار اليمن برا وبحرا وجوا ومنع سفن الغذاء والوقود والدواء من الوصول إلى موانئ الحديدة فضلاً عن إغلاق المطارات والإمعان في قتل اليمنيين دون مراعاة لأبسط الحقوق الإنسانية والقوانين والأعراف والمواثيق الإنسانية.

كما تطرقت الرسالة إلى بعض الإحصائيات التي خلفتها المجازر الوحشية بحق أبناء الشعب اليمني والتي أدت إلى مقتل وإصابة عشرات الآلاف وتدمير مئات الآلاف من المنازل وتشريد الملايين.

وأوضح رئيس مجلس النواب في رسالته، أن التحالف بقيادة السعودية والإمارات يقوم بشراء الأسلحة الفتاكة والمحرمة دوليا من بريطانيا وأمريكا وفرنسا وعدد من الدول الأوربية لقتل أبناء اليمن وتدمير مقدراته بشكل كامل، بالإضافة إلى تحويل ٢٠ مليون يمني إلى فقراء لا يجدون قوت يومهم.

وأكد أن استمرار المملكة المتحدة بتسليح وتقديم الدعم اللوجستي والتدريب للطيارين السعوديين وآخرين في التحالف العسكري، وبيع مقاتلات تايفون المصنعة في بريطانيا يجعل من المملكة المتحدة مشاركة في قتل أبناء الشعب اليمني وتدمير بنيته التحتية ومساهمة في صنع أسوأ أزمة إنسانية في العالم.

وأشار رئيس المجلس، إلى أن ذلك يتعارض مع ما يقال أن المملكة المتحدة تعزز حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

وعبر عن الأسف لما تقدمه بريطانيا من تسليح وتعاوناً عسكريا ولوجستياً وسياسياً مع السعودية التي تعتبر من أسوأ الديكتاتوريات استبدادا في العالم.

وأشاد رئيس مجلس النواب بمواقف رئيس مجلس العموم البريطاني تجاه دعم إيقاف الحرب علي اليمن ووقف التسليح للسعودية والإمارات، معربا عن تطلعاته وأبناء الشعب اليمني في أن يتخذ مجلس العموم البريطاني موقفا مسؤولا يمكن التعويل عليه للضغط على الحكومة البريطانية بالتوقف عن المشاركة في قتل اليمنيين وتدمير اليمن ومن ثم الدعوة للوقف الفوري للتسليح والتعاون والدعم العسكري والسياسي للسعودية والتحالف الغاشم.

هيئة رئاسة مجلس النواب تدين مجزرة العدوان بالجوف

أدانت هيئة رئاسة مجلس النواب في بيان لها يوم٩-٨-٢٠٢٠م استمرار تحالف العدوان بقيادة السعودية والإمارات في ارتكاب المجازر المروعة بحق الشعب اليمني والتي كان آخرها مجزرة طيران العدوان بحق الأطفال والنساء في محافظة الجوف.

وأكد البيان انه لولا تخاذل وتهاون المجتمع الدولي والأمم المتحدة في شطب اسم تحالف العدوان بقيادة السعودية من القائمة السوداء قائمة العار لقتلة الأطفال في اليمن وسياسة الكيل بمكيالين لما تمادى تحالف العدوان بقيادة السعودية في ارتكاب المزيد من الجرائم المروعة بحق أطفال ونساء اليمن و على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي ومنظمات الأمم المتحدة بمختلف مسمياتها ومنظمات حقوق الإنسان الأمر الذي يعتبره الشعب اليمني خذلاناً للواجب والمسؤولية القانونية والأخلاقية ولأمال وتطلعات الشعب اليمني في تحقيق العدل والقصاص من القتلة وإحالتهم كمجرمي حرب إلى المحاكم الدولية لينالوا جزائهم الرادع.

واعتبر البيان ذلك الإجراء وصمة عار في جبين الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها وهو ما شجع دول العدوان وزاد من صلفهم في ارتكاب المزيد من المجازر بعد تلك الخطوة المشينة التي أقدمت عليها الأمم المتحدة إذ بلغت ضحايا المجازر لما يقارب ال١٠٠ مواطن من ضحايا قصف طيران تحالف العدوان معظمهم من الأطفال والنساء وذلك منذ إعلان الأمين العام للأمم المتحدة رفع اسم تحالف العدوان من القائمة السوداء لقتلة الأطفال منتصف يونيو الماضي وحتى مجزرة الجوف الأخيرة.

وحمّل البيان، الأمين العام للأمم المتحدة المسؤولية الإنسانية والقانونية والأخلاقية الكاملة تجاه ما ارتكبه تحالف العدوان من جرائم ومجازر مروعة إضافة للجرائم المروعة بحق النساء والأطفال، السابقة والتي بلغ عدد ضحاياها عشرات الآلاف من الأطفال والنساء على مدى خمس سنوات.

ووجه البيان الدعوة للبرلمانات وكل أحرار العالم للضغط على الدول والحكومات وفضح الجرائم والمجازر التي ترتكب يومياً بحق الأطفال في اليمن.

وطالب البيان الأمم المتحدة و المنظمات الدولية مراجعة ضمائرهم والخروج من دائرة التهاون والتخاذل والصمت المريب والانتصار لمظلومية الشعب اليمني واتخاذ موقف عملي بإعادة إدراج أسماء دول تحالف العدوان إلى القائمة السوداء قائمة العار والضغط لوقف العدوان الغاشم على الشعب اليمني وإنهاء الحصار الظالم

وأكد البيان أن الجرائم والمجازر التي ارتكبها تحالف العدوان بقيادة السعودية والإمارات موثقة وهي جرائم حرب مكتملة الأركان لا تسقط بالتقادم.

كما أشار البيان إلى ما يعانيه اليمن من انتشار للأمراض والأوبئة المختلفة بسبب استخدام العدوان للأسلحة المحرمة دوليا إضافة إلى تفشي وباء كورونا وأضرار

استمرار تدفق السيول بسبب غزارة الأمطار التي جرفت منازل المواطنين والعديد من الشوارع والطرقات العامة وشردت العديد من الأسر من منازلهم الأمر الذي يضاعف من حجم الأعباء على كاهل أبناء الشعب اليمني بالتزامن مع صلف وتعنت دول العدوان واستمرار باحتجاز السفن المحملة بالمشتقات النفطية في البحر رغم أن اليمن يعيش أوضاعا مأساوية وكارثية الأمر الذي يستدعي وعلى وجه السرعة التحرك الدولي لإغاثة الشعب اليمن وفتح المطارات والموانئ وإيصال المساعدات وإنهاء العدوان الغاشم والحصار الظالم..

النواب يدين مجازر العدوان ويوجه رسالة للأمم المتحدة وعدد من البرلمانات

استنكر مجلس النواب وأدان في جلسته يوم ١٣-٧-٢٠٢٠م برئاسة رئيس المجلس الأخ يحيى علي الراعي استمرار تحالف العدوان في ارتكاب المجازر والجرائم المروعة بحق أبناء الشعب اليمني والتي كان أخرها استهداف طيران تحالف العدوان السعودي الإماراتي المسنود أمريكيا أمس منزل مواطن في مديرية وشحه بمحافظة حجة مما أدى إلى استشهاد عشرة من أفراد أسرة واحدة، من النساء والأطفال، وإصابة آخرين.

ولفت نواب الشعب انه لولا الصمت الدولي وسياسة الكيل بمكيالين وغض الطرف لما تمادت دول تحالف العدوان وأمعنت في قتل النساء والأطفال وارتكاب المزيد من الجرائم الأمر الذي يجعل الأمم المتحدة وكافة الهيئات التابعة لها شريكة وسيسجل التاريخ ذلك وصمة عار في جبين هذه المؤسسات الدولية التي يفترض فيها أن تكون في صف الضحايا لا في صف المجرمين وقتلة الأطفال والنساء الأمنيين في منازلهم..

وخاطب نواب الشعب كافة البرلمانين وأحرار العالم بممارسة حقهم في الضغط على الحكومات والهيئات المتواطئة أو تلك التي تغض الطرف أو توفر الغطاء لارتكاب المزيد من المجازر والجرائم ولما يقارب الست سنوات وبالتالي فإن من امن العقوبة أساء الأدب وتجاوز كافة الأعراف والأخلاقيات والمواثيق والقوانين الدولية التي تجرم تلك الأفعال وتضع ضمن مسؤولياتها متابعة المجرمين في المحاكم الدولية لينالوا عقابهم الرادع..

وحمل مجلس النواب دول العدوان المسؤولية القانونية والجنائية الكاملة عن كافة الجرائم مطالبين بسرعة التحقيق في كافة الجرائم التي يرتكبها تحالف العدوان وهي موثقة كجرائم حرب مكتملة الأركان ولن تسقط بالتقادم..

كما أكد نواب الشعب أن هذه الجرائم ومهما بلغت وحشيتها فلن تزيد أبناء الشعب اليمن إلا المزيد من الصبر والثبات والاقتصاص من المجرمين والقتلة طال الزمن أو قصر وسيدفعون الثمن باهظا بأيدي رجال الرجال الذين يتصدون في كل مواقع المواجهة لدحر العدوان وأدواته حتى تحقيق النصر واستعادة السيادة كاملة على الأراضي اليمنية وإنهاء العدوان والحصار والله غالب على أمره.

ووجه مجلس النواب أيضا في جلسته يوم١٣-٧-٢٠٢٠م رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة وعدد من رؤساء الاتحادات والبرلمانات العربية والدولية ومجلس حقوق الإنسان :

وأكدت الرسالة أن العدوان الغاشم والحصار الجائر على اليمن براً وبحراً وجواً من قبل دول تحالف العدوان بقيادة السعودية والأمارات منذ مارس ٢٠١٥م .. قد أدى إلى تدمير البنية التحتية وكل مقدرات الشعب اليمني ، وأصبح الشعب اليمني يعيش أكبر كارثة إنسانية في العالم وخاصة بعد انتشار فيروس كورونا يحدث ذلك على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي ومجلس الأمن والأمم المتحدة والهيئات الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان ..

كما أشارت الرسالة إلى إن اليمن لم يعان من عدوان ظالم وحصار خانق فحسب بل أصبح يعاني من احتلال تحت ذريعة التحرير ومن انتهاك السيادة تحت مبرر إعادة الشرعية وكذلك السعي لتمزيق وحدته ونسيجه الاجتماعي ونهب ثرواته وتجويع أبنائه .. ويتضح ذلك جلياً من الممارسات التي تقوم بها كل من السعودية والأمارات في جزيرة سقطرى ومحافظة المهرة وغيرها من المناطق والجزر الواقعة تحت سيطرة دول التحالف التي تدعي تحريرها .

وجاء في الرسالة :إن المرتزقة الذين يدعون أنهم يمثلون الشرعية يقومون بالتمادي مع دول العدوان في التفريط بالسيادة الوطنية من خلال محاولة إبرام عقود واتفاقيات نفطية وغازية وبيع ثروات ومقدرات الشعب اليمني ..

وعليه فأن مجلس النواب بالعاصمة صنعاء الممثل للشعب اليمني بكافة شرائحه ومشاربه السياسية والاجتماعية والثقافية يحذر من إقدام المرتزقة على ذلك تحت أي مسمى كان ، ويحمل مجلس الأمن والأمم المتحدة والمجتمع الدولي كامل المسؤولية كون مثل هذه الاتفاقيات لا يمكن اعتمادها أو التعاطي معها إلا بعد أن يصادق عليها مجلس النواب بالعاصمة صنعاء وفقاً لأحكام دستور الجمهورية اليمنية ويؤكد المجلس أن أي اتفاقيات لا يصادق عليها تعتبر لا غية ولا يترتب عليها أي أثر قانوني .

وعبرت الرسالة عن أمل رئيس وأعضاء مجلس النواب في الجمهورية اليمنية بأن تقوم الأمم المتحدة بواجبها القانوني والأخلاقي لمنع مثل هذه الاتفاقيات التي تهدف إلى نهب ثروات الشعب اليمني الذي أوصله العدوان والحصار إلى وضع مأساوي لا يوجد له نظير في العالم وبلغت نسبة الفقر إلى (٩٠%) من السكان.

رئيس مجلس النواب يخاطب الأمم المتحدة
بشأن شطب تحالف العدوان من القائمة السوداء

وجه رئيس مجلس النواب الأخ يحيى علي الراعي يوم ٢٥-٦-٢٠٢٠م رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيرس أكد فيها على انه تم مخاطبة الأمم المتحدة أكثر من مره بأن الهدف الرئيسي للعدوان على اليمن ليس إعادة الشرعية المزعومة ولكن الهدف هوا الاحتلال للأراضي اليمنية وتقسيمها وان اكبر دليل على ذلك هو إقدام الأمارات على احتلال جزيرة سقطرى وسعي السعودية لاحتلال محافظة المهرة.

وأعرب رئيس مجلس النواب عن أسفه للقرار المجحف باستبعاد التحالف العربي بقيادة السعودية من القائمة السوداء للأمم المتحدة بعد عدة سنوات من وضعها في قائمة العار لقتلها وإصابتها أطفال اليمن خاصة وان القرار صدر من اعلي منصب في الأمم المتحدة والمتمثل في شخصكم.

وذكر رئيس مجلس النواب في رسالته الأمين العام للأمم المتحدة بما سبق الإشارة إليه في تقارير الأمم المتحدة حول حقوق أطفال اليمن وما يتعرضون له من انتهاكات التحالف العربي ،وكذا ما ورد بشأن مسؤولية التحالف العربي العسكري عن قتل ألاف الأطفال معظمهم بغارات جوية.

ولفت رئيس مجلس النواب الى إن هذه الجرائم موثقة لدى الأمم المتحدة وكثير من منظمات المجتمع المدني خاصة ما تعرض له أطفال اليمن من قتل بالغارات الجوية إثناء لعبهم في الهواء الطلق مع أصدقائهم أو أثناء توجههم للمدارس أو العودة منها، وإثناء تواجدهم في منازلهم مع أسرهم.

كما أشار إلى انه وبحسب تقاريرالامم المتحدة فان أكثر من خمسة ملايين طفل في اليمن ُمعرضين لخطر الإصابة بأمراض وبائية بسبب الحصار المطبق الذي يفرضه هذا التحالف العسكري، إضافة إلى إن مليون طفل يمني يواجهون النزاع بشكل يومي بحسب ما ورد في أخبار الأمم المتحدة بتاريخ ٣٠ مايو ٢٠٢٠م..

وجاء في الرسالة إن قراركم هذا يجعل الأمم المتحدة شريكا في قتل أطفال اليمن، ومشرِّعا لجرائم الحرب في حق أطفال اليمن ويحول دون حق الشعب اليمني في مقاضاة التحالف العربي العسكري مستقبلاً.

واطلع رئيس مجلس النواب الأمين العام للأمم المتحدة بالقول :ان التحالف العربي العسكري الذي قررتم إخضاعه للمراقبة لمدة عام قام بقتل خمسة أطفال بالقصف في نفس اليوم الذي أصدرتم فيه ذلك القرار المشؤوم.

وعبر رئيس مجلس النواب عن أمله باسم مجلس النواب في الجمهورية اليمنية ونيابة عن كل المواطنين اليمنيين أن تقوم الأمم المتحدة بالتراجع عن هذا القرار المجحف وان لا تحيد عن المهنية في اتخاذ القرارات بحق الشعوب التي تعول على الأمم المتحدة.

رئيس مجلس النواب يتلقى دعوة للمشاركة بالمؤتمر الدولي

تلقى الأخ يحيى علي الراعي رئيس مجلس النواب دعوة للمشاركة بالمؤتمر الدولي (عبر الانترنت) والذي سينعقد في الفترة ٢٥-٢٦ من ابريل الجاري تحت عنوان وجود الإنسانية الأن يعتمد على صياغة نموذج جديد .

وسيشارك في المؤتمر الدولي الذي سينعقد بواسطة معهد شيلر بألمانيا عدد من المسؤولين من مختلف بلدان العالم للإدلاء بأفكارهم حول التعاون الدولي في مواجهة جائحة كورونا ولبناء نظام دولي جديد يتسم بالعدالة والمساواة.

البرلمان يدين ارتكاب تحالف العدوان للمجاز البشعة ويحمله كامل المسؤولية

أدان مجلس النواب في جلسته يوم٣١-٣-٢٠٢٠م برئاسة رئيس المجلس الأخ يحيى علي الراعي وبشدة استمرار دول تحالف العدوان بقيادة السعودية والأمارات ارتكاب الجرائم والمجازر المروعة بحق أبناء الشعب اليمني ولأكثر من خمس سنوات والتي كان أخرها الغارات التي استهدفت عدد من المنشآت في أمانة العاصمة وعدد من محافظات الجمهورية وراح ضحيتها عدد من الشهداء بما في ذلك استهداف عشرات الخيول العربية الأصيلة وذلك ضمن الاستهداف الممنهج لكل ما هو اصلي في اليمن.

وحمل مجلس النواب دول تحالف العدوان التي ترتكب تلك الجرائم ـ رغم صمت المجتمع الدولي عليها ـ المسؤولية الكاملة..

وجدد مجلس النواب دعوته للأمم المتحدة بما فيها مجلس الأمن الدولي وكافة الهيئات والمنظمات الدولية تحمل مسؤولياتها القانونية والإنسانية والأخلاقية في الضغط على دول تحالف العدوان لإيقاف العدوان وإنهاء الحصار وتقديم مرتكبي هذه المجازر كمجرمي حرب إلى محكمة الجنايات الدولية..

وناشد مجلس النواب في الجمهورية اليمنية كافة القوى المحبة للحرية والسلام العمل على إنصاف الشعب اليمني مما يتعرض له من مجازر وعدوان ظالم وغاشم تجاوز كل الأعراف والقيم الدولية والأخذ بعين الاعتبار ترحيب مجلس النواب في الجمهورية اليمنية دعوة الأمين العام للأمم المتحدة بوقف الحرب و إنهاء الحصار وكذا مباركة مجلس النواب لمواقف القيادة اليمنية وترحيبها بالدعوة لتغليب الحل السياسي وإحلال السلام العادل والمشرف الذي يحفظ السيادة اليمنية وكرامة الشعب اليمني.

مجلس النواب يدين تواصل الخروقات من قبل تحالف العدوان

رحب مجلس النواب في جلسته يوم٢٨-٣-٢٠٢٠م برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي.بدعوة الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريش بشأن إيقاف الحروب في العالم والتركيز على مكافحة فيروس كورونا المسبب لمرض كوفيد ١٩.

وبارك مجلس النواب استجابة الأطراف اليمنية المعنية لهذه الدعوة وادان استمرار وتواصل الخروقات التي ترتكبها دول تحالف العدوان بقيادة السعودية

والأمارات في اليمن ومراوغتهما واستمرارهما في استثمار دماء اليمنيين وانتهاك سيادة الأراضي اليمنية بهداف إطالة أمد الحرب وإثقال كاهل الشعب اليمني دون مراعاة للظروف والأوضاع التي يعيشها الشعب اليمني منذ اكثر من نصف عقد والآثار السلبية المترتبة على ذلك ؛ إضافة إلى الظروف الاستثنائية التي يمر بها العالم جراء انتشار وتفشي فيروس كورونا المستجد وما يتطلبه ذلك من جهود مكثفة وتدابير احترازية لمواجهة الجائحة وعدم انتشارها في اليمن الذي يعاني من مختلف الأمراض والأوبئة الأخرى بسبب استمرار العدوان والحصار.

وأشاد المجلس بالانتصارات التي يحققها أبطال القوات المسلحة والأمن واللجان الشعبية ومعهم جماهير الشعب اليمني حتى إيقاف العدوان وإنهاء الحصار.

رئيس مجلس النواب يتلقى اتصالا من أحد أعضاء البرلمان الفرنسي

تلقى رئيس مجلس النواب الأخ يحيى علي الراعي يوم٢٧-٢-٢٠٢٠م اتصالا عبر وسائل الاتصال عن بعد(اسكايبي) من سيباستيان نادوت عضو البرلمان الفرنسي وذلك في اطار مناصرة القضية اليمنية ومواجهة العدوان الغاشم والحصار الظالم الذي تشنه دول التحالف على اليمن بقيادة السعودية والأمارات.

تطرق الحديث إلى مناقشة جملة من القضايا أبرزها ما يتعلق بمعاناة أبناء الشعب اليمني وبالذات في الجوانب الإنسانية ولاسيما ما يتعلق بالصحة والبيئة وآخر تطورات الوضع في اليمن.
وخلال الاتصال عبر رئيس مجلس النواب باسمه وباسم أعضاء هيئة الرئاسة وأعضاء المجلس عن جزيل الشكر والتقدير لما يقوم به / سيباستيان نادوت في إطار مناصرته للقضية اليمنية.

ولفت الراعي إلى ما قام به سيباستيان بمساعدة / كيث فاز في إقامة مؤتمر باريس حول السلام في اليمن من خلال الجلسة المباشرة التي انعقدت مع البرلمان اليمني بتاريخ ٨/١١/٢٠١٨م.

وكذا قيامه بعمل لافتة كتب عليها ((فرنسا تقتل اليمنيين)) خلال جلسة الجمعية الوطنية وذلك أثناء جلسة استجواب للحكومة الفرنسية.

إضافة إلى مساهمته مع برلمانيين آخرين في الجمعية الوطنية في عقد جلسة استجواب وزير الخارجية حول استخدام دولة الإمارات لمقرات شركة توتال الفرنسية كسجون ومعتقلات لسجن وتعذيب اليمنيين وتحويلها إلى جوانتانامو أخرى.

كما تطرق رئيس مجلس النواب إلى الآثار الكارثية المترتبة على استمرار العدوان والحصار لثلاثين مليون يمني وانعكاس ذلك على مختلف الجوانب الحياتية حيث يتم استهداف المدن اليمنية وتدمير المنازل بمن فيها من النساء والأطفال في ظل عدوان همجي تجاوز كل القيم الأخلاقية والأعراف والمواثيق الدولية ولم يراع حرمة للأرض ولا للإنسان اليمني حيث قصفت الأسواق وصالات العزاء والأفراح والمدارس والمستشفيات ودور العبادة كما دمرت الطرق والجسور وكل البنية التحتية في اليمن.

وأضاف رئيس مجلس النواب يحدث كل ذلك على مرأى ومسمع من العالم حيث تستخدم القنابل العنقودية والأسلحة المحرمة دولياً لقتل أبناء الشعب اليمني في جرائم حرب مكتملة الأركان ولن تسقط بالتقادم..

ولفت رئيس مجلس النواب إلى الآثار الكارثية المترتبة على استمرار العدوان والحصار وخاصة انتشار الأمراض والأوبئة التي يذهب ضحيتها الألاف من أبناء الشعب اليمني وخاصة من الأطفال والنساء فيما لم يحرك المجتمع الدولي ساكناً .

كما تطرق الحديث إلى موضوع سفينة صافر المعطلة في البحر والتي تحمل على متنها اكثر من مليون وأربعمائة برميل من المشتقات النفطية والتي تنذر بحدوث كارثة بيئة مدمرة وتشكل خطرا على الحياة بالنسبة للمنطقة والكائنات البحرية وما يتطلبه ذلك من تحرك سريع وعاجل لمنع حدوث الكارثة.

من جهته عبر سيباستيان عن اسفه لعدم تحقق أي نجاحات في إطار الدور الأممي والدولي تجاه معاناة الشعب اليمن.

مبيناً بان ذلك يتطلب جهودا مكثفة لإيصال معاناة الشعب اليمني الى العالم من خلال مخاطبة البرلمانات والهيئات والمنظمات الأممية لوقف الحرب وإنهاء الحصار والضغط على دول التحالف وتغليب الحلول السياسية على منطق استمرار الحرب في اليمن البلد المنسي في زمن الحرب..

حيث ابدى استعداده وعدد من البرلمانيين لإيصال صوت ومعاناة اليمن الى كافة البرلمانات الأوربية والدولية..

مشيرا إلى تكرار قرارات مجلس الأمن والتي تدور في حلقة مفرغة أو حول نفسها فيما يتعلق بمعاناة الشعب اليمني ومؤكدا على أهمية التحرك في اطار إيجاد الحلول المناسبة فيما يتعلق بمخاطر سفينة صافر وان تكون الحلول لصالح الشعب اليمني.

دبلوماسية البرلمان في مواجهة العدوان ٢٠١٩م

البرلمان يدين مجازر العدوان ويستمع لرد وزارة الصحة

ادان مجلس النواب في جلسته يوم٢٥-١٢-٢٠١٩م برئاسة الاخ يحيى علي الراعي رئيس المجلس المجازر المروعة التي يرتكبها تحالف دول العدوان بقيادة السعودية والامارات و برعاية أمريكية والتي كان آخرها المجزرة البشعة التي استهدفت سوق الرقو بمديرية منبه بمحافظة صعدة امس وادت الى سقوط عشرات الشهداء واصابت آخرين بإصابات متفاوتة الخطورة ...

وأكد مجلس النواب أن تحالف العدوان يعتقد أن هذه المجازر ستضعف معنويات الشعب اليمني ولكنها في الحقيقة لن تزيده الا قوة وصلابة وصمودا وثباتا في مواجهة غطرسة العدوان وأدواته..

كما استنكر المجلس الصمت العربي والدولي المطبق تجاه معاناة الشعب اليمني وما يتعرض له من مجازر ترقى الى مستوى جرائم الحرب وتطال كل فئات الشعب اليمني دون تمييز...

وبهذا الشأن أقر المجلس توجيه رسالة للأمم المتحدة وكافة هيئاتها ومؤسساتها وكل القوى المحبة للسلام وطالب فيها المجتمع الدولي الاضطلاع بدور المسؤول في الضغط على دول التحالف لوقف العدوان وإنهاء الحصار الظالم و الغاشم البري والبحري والجوي المفروض على الشعب اليمني.

النواب يستمع لتقرير لجنة المياه بشأن الاضرار البيئية جراء العدوان

استمع مجلس النواب في جلسته المنعقدة يوم١٦-١٢-٢٠١٩م برئاسة رئيس المجلس الأخ يحيى علي الراعي إلى تقرير لجنة المياه والبيئة حول الأضرار البيئية الناجمة عن العدوان الذي تقوده دول التحالف على بلادنا ..

وأشار التقرير الى ان العدوان تسبب بآثار تدميرية وكارثية على الحياة البيئية والطبيعة في اليمن بترابها وهوائها ومائها ونباتها وبحارها بشكل عام بالإضافة الى تدمير البنية التحتية لمشاريع خزانات وشبكات و آبار المياه والسدود والحواجز المائية ومحطات وشبكات الصرف الصحي والكهرباء ومرافق التعليم والصحة والطرق والجسور كما أدت الحرب الى إتلاف العديد من المزارع وخاصة المزارع الاقتصادية في تهامة وصعدة ومأرب والجوف وحجة وعدن وتعز وصنعاء ولحج وأبين والمكلا وسيئون وحضرموت إما بالاستهداف المباشر أو نتيجة لتوقف مضخات المياه بسبب انعدام المحروقات وارتفاع أسعارها.

ولفت التقرير إلى أن العدوان تسبب في إحراق المحاصيل الخضراء في اغلب محافظات الجمهورية وادي الى نفوق أعداد كبيرة من الماشية والحيوانات الأخرى في تهامة وأبين ولحج.

كما تسبب العدوان في التصحر وازدياد رقعته وعلى وجه الخصوص في المناطق الغربية والجنوبية للبلاد مثل تهامة وتعز ولحج وابين والمحافظات الشرقية مثل وادي حضرموت ومحافظة صعدة، حيث تعرضت كافة المجالات لأضرار نتيجة عن العدوان؛

رئيس المجلس يجري لقاء مع رئيسة لجنة الشرق الأوسط بالاتحاد البرلماني

أجرى رئيس مجلس النواب الأخ يحيى على الراعي مساء١٧-١٠-٢٠١٩م م لقاء عبر الإسكايب مع رئيسة لجنة الشرق الأوسط في الاتحاد البرلماني الدولي (سلمى عطا الله جان) وبحضور نائب رئيس مجلس النواب عبدالسلام صالح هشول وعدد من أعضاء مجلس النواب

وقد عبر رئيس مجلس النواب خلال اللقاء عن جزيل شكره للاتحاد البرلماني الدولي على اهتمامه بأوضاع مجلس النواب في الجمهورية اليمنية ورحب بالزيارة المرتقبة لرئيس الاتحاد البرلماني الدولي إلى العاصمة صنعاء للتشاور حول عدد من القضايا ذات الصلة بالجانب البرلماني والإطلاع على آثار العدوان عن قرب الذي تشنه دول تحالف العدوان الظالم بقيادة السعودية مستخدمين كل

اسلحة الدمار حتى المحرمة دوليا بالإضافة الى الحصار الجائر البري والبحري والجوي ضد شعبنا اليمني

واكدا ان مجلس النواب بصنعاء يقوم بعقد جلساته واعماله وبموجب الدستور واللائحة الداخلية للمجلس رغم العدوان الجائر وغارات الطيران والتي طالت حتى منزل رئيس المجلس وصار ضحيتها نجل رئيس المجلس واثنين من مرافقيه.

من جانبها تحدثت رئيسة لجنة الشرق الاوسط بالاتحاد البرلماني الدولي مؤكدة عن توجه اتحاد البرلماني الدولي عن زيارة اليمن انطلاقا من اهتمام الاتحاد البرلماني الدولي بحقوق الانسان ودعما للمواطن اليمني

واضافت نحن نعرف الكثير عن اليمن وحضارتها ونحاول السعي للاهتمام بالمواطن اليمني والتخفيف مما يعانيه هذا الشعب نتيجة ظروف الحرب .

واختتمت رئيسة لجنة الشرق الاوسط بالاتحاد البرلماني اللقاء بالتعبير عن شكرها لرئيس مجلس النواب ونائبه والأعضاء على هذا اللقاء خاصة في ظل هذه الظروف الصعبة التي يواجهها الشعب اليمني.

مجلس النواب يدين المجازر الوحشية التي يرتكبها العدوان

أدان مجلس النواب واستنكر في جلسته يوم٢٥-٩-٢٠١٩م برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي المجازر الوحشية التي ارتكبها تحالف دول العدوان بقيادة السعودية والامارات و برعاية امريكية والتي اودت بحياة اسرة كاملة في محافظة الضالع وكذلك المجازر التي استهدفت عدد من المواطنين في محافظة

عمران وكل المجازر التي ارتكبت وترتكب بحق اليمنيين في كافة محافظات الجمهورية.

واعتبر مجلس النواب تلك المجازر الوحشية جزءا من مخطط العدوان لقتل أبناء الشعب اليمني في حرب ابادة مكتملة الاركان و لا تسقط بالتقادم.

ولفت مجلس النواب الى ان هذه المجازر كانت الرد العملي على مبادرة رئيس المجلس السياسي الاعلى للسلام والتي عبرت عن اراده الشعب اليمني التواقة للسلام ..

واكد نواب الشعب انه لولا صمت المجتمع الدولي ما كان لهذه الجرائم والمجازر ان تحدث وبهذه البشاعة التي لم يسبق لها مثيل حيث تهدم المنازل على رؤوس ساكنيها ..

واكدا نواب الشعب على ان تلك المجازر الوحشية لا يمكن ان تضعف من ارادة الشعب اليمني ولا يمكن ان تنال من كرامته وعزته وعزيمته في مقاومة العدوان في معركه النفس الطويل؛ بل انها تزيد الشعب اليمني وقيادته قوة وعزيمة واصرار على تحقيق الانتصار لليمن الارض والانسان وصولاً لكسر الحصار.

النواب يرحب بمبادرة المجلس السياسي ويستنكر العدوان على الحديدة

رحب مجلس النواب في جلسته يوم ٢٢-٩-٢٠١٩م وبارك مجلس النواب بالمبادرة التي أطلقها رئيس المجلس السياسي الأعلى لتحقيق السلام لأن استمرار الحرب لن تكون في مصلحة أحد .

وشدد مجلس النواب على ضرورة الصبر وممارسة النفس الطويل لتحقيق مفردات المبادرة السياسية وجعلها تتبلور لدى الرأي العام العالمي بكل منظماته وهيئاته ومؤسساته الفاعلة .

وجدد مجلس النواب دعمه لكافة الجهود الرامية الى تحقيق السلام الشامل والكامل والمشرف الذي لا استسلام فيه .

واستنكر مجلس النواب في هذه الجلسة الاعتداءات الأخيرة لدول تحالف العدوان بقيادة السعودية والإمارات وبرعاية أمريكية التي استهدفت محافظة الحديدة في خرق واضح للهدنة والاتفاق .

مجلس النواب يدين مجزرة العدوان بحق الأسرى في ذمار

أدان مجلس النواب في جلسته يوم ٢-٩-٢٠١٩م بشدة الجرائم الإرهابية التي يرتكبها تحالف العدوان بقيادة السعودية والإمارات وبرعاية أمريكية وأخرها الجرائم المروعة في محافظات صعدة، حجة، الحديدة والجريمة بحق الأسرى في ذمار والتي راح ضحيتها عشرات القتلى والجرحى من الأسرى.

وأشار المجلس في جلسته اليوم برئاسة رئيس المجلس الأخ يحيى علي الراعي، إلى أن استهداف العدوان للأسرى يأتي رغم معرفة وإطلاع الأمم المتحدة والصليب الأحمر الدولي على مكان وأوضاع الأسرى الذين كانوا على قائمة التبادل التي يجري التفاوض بشأنها برعاية الأمم المتحدة.

وحمل المجلس الأمم المتحدة والمجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية والحقوقية مسؤولية استمرار تحالف العدوان في ارتكاب جرائم الحرب مكتملة الأركان بحق

الشعب اليمني.. مؤكدا أن صمت المجتمع الدولي شجع تحالف العدوان على الاستمرار في ارتكاب هذه الجرائم.

وجدد مجلس النواب، مطالبة الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمنظمات الحقوقية والإنسانية، بتشكيل لجان دولية محايدة للتحقيق في كل الجرائم التي ارتكبها تحالف العدوان وإحالة المتسببين والمنفذين بارتكابها إلى المحاكم الدولية كمجرمي حرب.

كما طالب المجلس، المجتمع الدولي بالضغط على دول تحالف العدوان لإيقاف العدوان وإنهاء الحصار وفتح كافة المنافذ البرية والبحرية والجوية وسرعة فتح مطار صنعاء الدولي أمام المسافرين من الجرحى والمرضى والطلاب والعمل على إنهاء معاناة الشعب اليمني.

واستمع مجلس النواب إلى رسالة الأخ يحيى علي الراعي الموجهة إلى رئيس مجلس النواب بإندونيسيا بامبانغ سوساتيو رداً على رسالته بشأن دعوة مجلس النواب اليمني للمشاركة في المنتدى البرلماني العالمي الثالث حول التنمية المستدامة والمقرر عقده خلال الفترة من ٤ – ٥ سبتمبر الجاري.. مثمناً ومقدرا حرصه على مشاركة البرلمان اليمني في هذه الفعالية.

وأشارت الرسالة إلى اعتذار المجلس عن المشاركة بسبب استمرار العدوان والحصار المفروض على اليمن.. مطالبة القائمين على المنتدى البرلماني الوقوف أمام معاناة الشعب اليمني والمطالبة بإيقاف العدوان وإنهاء الحصار المفروض على اليمن منذ ما يقارب خمس سنوات.

مجلس النواب يدين مجزرة العدوان بسوق قطابر

أدان مجلس النواب في جلسته يوم ٣٠-٧-٢٠١٩م برئاسة رئيس المجلس الاخ يحيى علي الراعي المجزرة المروعة التي ارتكابها تحالف العدوان بقيادة السعودية يوم أمس والتي استهدفت سوق ال ثابت في مديرية قطابر وذهب ضحيتها عشرات الشهداء والجرحى بينهم اطفال ونساء..

وعبر مجلس النواب عن أسفه للصمت العربي والدولي تجاه ما يحدث ويعتمل في اليمن من استمرار لتحالف العدوان وبرعاية امريكية بارتكاب بالمزيد من المجازر والجرائم البشعة التي تستهدف الآمنين في الأسواق والمنازل والطرقات العامة وقاعات العزاء والأفراح

وأكد مجلس النواب أن هذه الجرائم هي جرائم حرب مكتملة الأركان وانها لا تسقط بالتقادم وطالب المجلس المجتمع الدولي العمل على إدانة هذه الجرائم وإحالة مرتكبيها إلى المحاكم الدولية لمحاكمتهم كمجرمي حرب. ١

وتوجه مجلس النواب بصادق العزاء والمواساة لأسر الضحايا متمنيا الشفاء العاجل للجرحى والمصابين..

مجلس النواب يوجه رسالتي شكر الى البرلمانين الأمريكي والبريطاني

استمع مجلس النواب في جلسته يوم ٢٤-٦-٢٠١٩م برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي الي رسالة رئيس مجلس النواب والموجهة الى رئيسي برلماني الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وعدد من أعضاء البرلمانين الأمريكي والبريطاني والذين جسدوا في مواقفهم الاخيرة المسؤولية الملقاة على عاتقهم في ما يتعلق بمنع تصدير الاسلحة لدول تحالف العدوان بقيادة السعودية .

وأشارت رسالة مجلس النواب الجمهورية اليمنية إلى التقدير للجهود الانسانية الكريمة لصالح قرارات منع بيع صفقة الاسلحة الأمريكية الى السعودية والامارات والذي جاء التصويت عليه في مجلس الشيوخ وبالأخص تلك الاسلحة التي تستخدم ضد اليمن واليمنيين..

وجاء في الرسالة:

اننا اذ نشكر هذا الجهد الكبير و نبارك لكم النتائج الرائعة التي اسفرت عنها جهودكم لننقل اليكم تقدير وامتنان ٣٠ مليون مواطن يمني يعيشون في وطنهم يراقبون آلة القتل السعودية الاماراتية وهي تحصد ارواح الاطفال والنساء والشيوخ منهم دون اي ذنب ارتكبوه سوى انهم يعيشون بجوار دول شقيقة لا تقيم لحياة الابرياء وزناً ولا ارواح البشر قيمة وتجعل من اسلحة الدمار التي

تشتريها وسيلة للإرهاب والقتل والخراب، و ترتكب بها ابشع جرائم و مجازر الابادة الجماعية التي يقتل فيها كثيرا من المدنيين الابرياء من الاطفال والنساء والشيوخ ويتم بها قصف البيوت على رؤوس ساكنيها و تدمير كافه البنى التحتية و مقدرات الشعب اليمني وكانت سببا في اكبر كارثة انسانيه في اليمن.

مجلس النواب يدين استمرار العدوان في استهداف المدنيين

أدان مجلس النواب يوم ٢٥-٥-٢٠١٩م بشدة استمرار دول تحالف العدوان في استهداف المدنيين وارتكاب الجرائم المروعة وأخرها المجزرة الوحشية في مدرية ماوية بتعز والتي راح ضحيتها ١٢ شهيدا بينهم سبعة أطفال وإصابة آخرين.

وأكد مجلس النواب انه لولا تهاون المجتمع الدولي لما تمادت دول تحالف العدوان بقيادة السعودي في ارتكاب الجرائم الوحشية بحق المدنيين.كما أدان المجلس سياسة الكيل بمكيالين التي تنتهجها بعض الدول العربية والإسلامية والتي تفتقد للجوانب الإنسانية فحين يدافع اليمنيون عن أنفسهم يزداد الفجور السياسي في إدانة الطراف المظلوم المدافع عن سيادة بلاده ضد قوى الغزو والاحتلال فيما يبتلعون ألسنتهم عندما يتعلق الأمر بالمجازر التي يرتكبها تحالف العدوان بحق أطفال ونساء اليمن، حيث تباد أسر بأكملها ولا تحرك هذه الدول ساكنا.

ولفت مجلس النواب إلى أن مخططي ومنفذي الجرائم بحق المدنيين لن يفلتوا من العقاب وان كانوا اليوم بمأمن فإنهم سيقدمون للمحاكم الدولية والمحلية لينالوا جزائهم جراء ما اقترفوه من جرائم.

وأشار المجلس إلى أنه مهما طال صمت المجتمع الدولي إلا أن هناك تحرك للمنظمات الحقوقية والإنسانية لتوثيق ورصد هذه الجرائم ومتابعتها في المحاكم الدولية وصولاً لمحاكمة مرتكبيها ومخططيها كمجرمي حرب.

مجلس النواب يدين بشدة جرائم تحالف العدوان بحق المدنيين

أدان مجلس النواب يوم ١٨-٥-٢٠١٩م واستنكر بشدة استمرار تحالف العدوان في ارتكاب الجرائم المروعة بحق أبناء الشعب اليمني للعام الخامس على التوالي وآخرها جريمة استهداف حي سكني في تقاطع شارعي الرباط والرقاص بالعاصمة صنعاء والتي راح ضحيتها العشرات من الشهداء والجرحى بينهم أطفال ونساء.

وندد مجلس النواب في بيان صادر عنه اليوم باستهداف طيران تحالف العدوان بقيادة السعودية لمبنى وزارة الإعلام وما خلفه من أضرار فادحة في المبنى، وكذا

استهداف منزل رئيس اتحاد الإعلاميين اليمنيين وعدد من المدنيين بالعاصمة صنعاء.

واعتبر المجلس، جرائم العدوان بحق الأطفال والنساء والامنين وصمة عار في جبين المجتمع الدولي، وتكشف الوجه القبيح لدول تحالف العدوان بقيادة السعودية والتي تجردت من كل القيم الانسانية وعلى مرأى ومسمع المجتمع الدولي، واستهتاراً بكل المواثيق الدولية والقيم الإنسانية.

وحمل مجلس النواب المجتمع الدولي ممثلاً بالأمم المتحدة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان، المسؤولية القانونية والأخلاقية والإنسانية نتيجة الصمت المطبق إزاء جرائم الحرب اليومية التي يرتكبها تحالف العدوان بقيادة السعودية.

وأكد مجلس النواب أن استمرار قصف دول العدوان للطرق والجسور والأسواق ومنازل المواطنين والبنية التحتية لليمن يعكس مدى صلف وغطرسة وتخبط تحالف العدوان السعودي.

كما أكد مجلس النواب أن هذه الجرائم لن تسقط بالتقادم كونها جرائم حرب مكتملة الأركان.

النواب يستمع لرسائل رئيس المجلس إلى عدد من البرلمانات والاتحادات

استمع مجلس النواب في جلسته يوم١-٥-٢٠١٩ برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي الى رسالة المجلس الموجهة الى كل من رئيس البرلمان الأوروبي أنطونيو تاجاني والى كافة البرلمانات الاوربية بشان محاولة استنساخ برلمان يمني في سيئون لتبرير العدوان على اليمن..

وقد أوضحت الرسائل الوضع القائم بالجمهورية اليمنية في ظل العدوان الظالم والحصار الجائر على اليمن أرضاً وإنساناً.

وأنه وفي إطار ذلك العدوان أقدمت دول تحالف العدوان على اليمن بقيادة الأنظمة السعودية والإماراتية والأمريكية على الدفع بالمدعو عبدربه منصور هادي للإقدام على إجراءات غير دستورية وغير قانونية تشكل خطراً بالغاً على وحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامة أراضيه وتماسك نسيجه الاجتماعي، ومن ذلك دعوته لما يسمى البرلمان اليمني لعقد اجتماع في مدينة سيئون بمحافظة حضرموت..

إجرامياً بربرياً مستمراً منذ مارس ٢٠١٥م أسفر عن وفاة عشرات الآلاف من المواطنين المدنيين نتيجة الغارات الجوية لطائرات العدوان التي تستهدفهم في المنازل والأسواق والمدارس والمستشفيات ومخيمات النازحين وصالات العزاء والأفراح والمزارع والطرقات ومشاريع المياه والمناطق الآهلة بالسكان وفي كل مكان يتجمع فيه المواطنون، وكذلك تدمير البنية التحتية وكل مقدرات اليمن.

بالإضافة إلى الحصار الخانق المفروض على بلادنا والحرب الاقتصادية التي ينفذها ذلك العدوان بقيادة السعودية،

وأكدت الرسالة على أن مجلس النواب في العاصمة صنعاء الممثل الشرعي والدستوري لجميع أبناء اليمن الموحد والمعبر عن إرادتهم واستشعاراً منه لمسؤوليته الدستورية والقانونية.. فإنه يؤكد على عدم دستورية وقانونية ذلك الاجتماع ونتائجه ومخرجاته ولن يكون له أي أثر دستوري أو قانوني ولا يعني الشعب اليمني في شيء، ويُدعوكم لعدم التعامل مع ذلك الاجتماع وكل ما نتج وينتج عنه كونه يمثل رغبة الأنظمة السعودية والإماراتية والأمريكية لشرعنة عدوانهم على اليمن وجرائمهم البشعة التي ارتكبوها ويرتكبونها بحق الشعب اليمني على مدى أكثر من أربع سنوات وكذا شرعنة السيطرة على اليمن وجزره وموانئه ونهب ثرواته.

وتمنى المجلس عبر رسائله من الجميع بذل جهودكم الإنسانية لوقف هذا العدوان الظالم والحصار الجائر المفروض على اليمن وإنقاذ الشعب اليمني من الأوضاع المأساوية التي يعيشها وتحقيق السلام العادل الذي يحافظ على وحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامة أراضيه.

مجلس النواب يقر توجيه رسالة إلى البرلمان الأمريكي

استمع مجلس النواب وأقر في جلسته المنعقدة يوم١٦-٤-٢٠١٩م برئاسة رئيس المجلس الأخ/ يحيى علي الراعي ،رسالة رئيس المجلس والموجهة إلى البرلمان الأمريكي بشقيه (مجلس الشيوخ ومجلس النواب) ، والتي عبر فيها عن الشكر والتقدير لكل أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي الذين صوتوا على قرار إخراج القوات المسلحة الأمريكية من العمليات العسكرية ضد الجمهورية اليمنية في موقف إنساني استشعر مظلومية الشعب اليمني الذي يتعرض لعدوان همجي وحصار جائر منذ اكثر من اربع سنوات شنته دول التحالف بقيادة السعودية والإمارات دون ادنى مبرر لهذا العدوان الذي شجعه دعم الولايات المتحدة الأمريكية

كما عبرت الرسالة عبر عن القلق والاستياء إزاء موقف السفير الأمريكي ووزارة الخارجية الأمريكية الذي أيدت فيه اجتماع ما يسمى بالبرلمان اليمني الذي ضم عدد من أعضاء المجلس المتواجدين في الرياض وبعض عواصم دول تحالف العدوان على اليمن .. بمدينة سيئون محافظة حضرموت مؤكدة على أي اجتماع خارج العاصمة صنعاء ليس له أي مبرر دستوري او قانوني

وطالبت الرسالة العمل لما من شأنه عدول وزارة الخارجية الأمريكية عن تأييدها لذلك الاجتماع حفاظاً على وحدة وتماسك المؤسسة التشريعية في الجمهورية اليمنية التي تمثل الشعب اليمني، والتي يجب ان تظل المرجعية لكافة فرقاء العمل السياسي باليمن.

النواب يدين ويستنكر مجزرة العدوان بحق الطالبات في سعوان

وقف مجلس النواب في جلسته يوم٨-٤-٢٠١٩م برئاسة رئيس المجلس الأخ/ يحيى علي الراعي ، دقيقة حداد وقراءة الفاتحة ترحماً على أرواح شهداء جريمة استهداف مدرسة ومنازل عدد من المواطنين بسعوان والتي راح ضحيتها عشرات من الطالبات وإصابة أكثر من ٤٠ طالبة .

واستنكر مجلس النواب بشدة في بيان صادر عنه اليوم مجزرة طيران تحالف العدوان بحق الطالبات في سعوان شرق العاصمة صنعاء معتبراً إياها جريمة حرب مكتملة الأركان ووصمة عار في جبين كل حر وجبين المجتمع الدولي وكافة منظماته وهيئاته الذين لم يحركوا ساكناً تجاه ما قام ويقوم به تحالف دول العدوان بقيادة السعودية وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية من جرائم ومجازر بشعة.

وناشد مجلس النواب كافة برلمانات العالم والأمم المتحدة بكافة منظماتها وهيئاتها ومؤسساتها والمبعوث الدولي للأمم المتحدة إلى بلادنا الاضطلاع بدورهم القانوني ومسئوليتهم بالضغط على دول تحالف العدوان لوقف المجازر التي ترتكب بحق اليمنيين ووقف العدوان الغاشم وفك الحصار الجائر وفتح كافة المنافذ .

ووجه مجلس النواب الدعوة إلى اليمنيين المتواجدين في الخارج والذين انساقوا في صف العدوان لمراجعة مواقفهم تجاه العدوان والمجازر التي طالت أبناء اليمن وكافة مقومات الحياة بما فيها البنية التحتية ،ووضع المصلحة الوطنية العليا في مقدمة كل اعتبار والجنوح لصوت العقل والضمير وتغليب لغة الحوار والمنطق والحل السياسي لتجنيب اليمن المزيد من الويلات والدماء والدمار .

وأكد مجلس النواب أن هذه الأفعال الإجرامية البشعة لن ترهب الشعب اليمني بل تزيده إرادة وقوة وصلابة في مناهضة العدوان .

ودعا مجلس النواب الجماهير اليمنية إلى المزيد من التوحد والتماسك لتعزيز صموده وتصديه لكافة أشكال ومؤامرات العدوان ، والمضي قدماً نحو النصر .

وعزى مجلس النواب أسر الضحايا وترحم على كافة أرواح الشهداء وتمنى من الله أن يمن بالشفاء العاجل على الجرحى والمصابين .

مجلس النواب يدين جريمة تحالف العدوان التي ارتكبها بمحافظة حجة

أدان مجلس النواب يوم ١٣-٣-٢٠١٩م بأشد العبارات الجريمة المروعة والبشعة التي ارتكبها طيران تحالف العدوان في مديرية كشر بمحافظة حجة والتي راح ضحيتها أكثر من ٤٠ شهيدا وجريحا من النساء والأطفال.

واعتبر مجلس النواب أن هذه الجريمة تعد امتدادا لجرائم الحرب المتواصلة التي يرتكبها تحالف دول العدوان بقيادة السعودية والولايات المتحدة الأمريكية بحق الشعب اليمني منذ أربعة أعوام.

وأشار مجلس النواب إلى أن هذه الجريمة وما سبقها من جرائم من المجازر البربرية تؤكد دموية هذا العدوان وإمعانه في استهداف المدنيين وسفك الدم اليمني.. لافتا إلى أن هذه الجريمة تضاف إلى جرائم الإبادة الجماعية التي سيحاسب عليها تحالف العدوان عاجلا أو آجلا كونها جرائم حرب لا تسقط بالتقادم.

وجدد مجلس النواب المطالبة بتشكيل لجان دولية مستقلة للتحقيق في كافة جرائم دول العدوان بحق اليمن أرضا وإنسانا.

رئيس المجلس يبعث رسالة شكر إلى عضو بالجمعية الوطنية الفرنسية

بعث رئيس مجلس النواب الأخ يحيى علي الراعي يوم٤-٣-٢٠١٩م رسالة شكر الى عضو الجمعية الوطنية الفرنسية سبيستيان نادوت عبر فيها عن شكر أعضاء مجلس النواب اليمني وتقديرهم للمواقف الإنسانية تجاه الشعب اليمني الذي يتعرض للتدمير والإبادة منذ اربع سنوات من قبل تحالف الشر والعدوان بقيادة السعودية والأمارات وبتعاون ودعم أمريكي وبعض دول أروبا.

وكان عضو الجمعية الوطنية الفرنسية سبيستيان نادوت قد رفع وسط مقر الجمعية الوطنية الفرنسية في احدى جلساتها نهاية فبراير الماضي، لافتة مكتوب عليها (فرنسا تقتل الشعب اليمني)احتجاجا على بيع فرنسا أسلحة للسعودية.

وذّكر نادوت الجمعية باللوائح العامة الفرنسية بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، داعيا إلى إيقاف بيع الأسلحة إلى السعودية، التي تستخدمها في قتل اليمنيين.

واتهم "نادوت" حكومة فرنسا بمخالفة والاتحاد الأوربي، مشيرا إلى أنه تقدم بشكوى إلى المفوضية الأوروبية لكي تبحث لجنة "CJEU" وهي محكمة الاتحاد الأوروبي خرق فرنسا للموقف الموحد للاتحاد الأوروبي لعام ٢٠٠٨.

واتهم عضو الجمعية الوطنية البرلمان الفرنسي بالصمت على ما تقوم به الحكومة مؤكدا أن الحل هو اللجوء إلى الاتحاد الأوربوأشار إلى أن البرلمان الفرنسي يرفض تعليق مبيعات الأسلحة إلى السعودية والإمارات رغم ارتكاب الدولتين (جرائم معترف بها من قبل فريق خبراء الأمم المتحدة).وقد ظهر "نادوت" في فيديو وهو يرفع اللافتة المناصرة للشعب اليمني.

مجلس النواب يدين استهداف العدوان للصيادين ويقر تقرير لجنة الخدمات

أدان مجلس النواب في جلسته يوم١٦-٢-٢٠١٩م الغارة الجوية التي شنتها طائرات دول تحالف العدوان بقيادة السعودية على مجموعة من الصيادين كانوا يصطادون في البحر الأحمر بمحافظة الحديدة والتي راح ضحية هذه الغارة ثمانية صيادين وجرح عدد أخر منهم .

وأعتبر نواب الشعب استمرار عدوان دول التحالف وغطرسته على الشعب اليمني لن يثنيه عن مواصلة أهدافه بالدفاع عن أرضه وعرضه ولن يزيده إلا صمود وثبات وتضحية في سبيل الوطن اليمني الكبير .

ودعا نواب الشعب كافة دول تحالف العدوان بقيادة السعودية الكف عن ممارساتهم العدوانية والانتهاكات والجرائم التي يمارسونها ضد الشعب اليمني ، والعمل على إيقاف الحرب العدوانية وفك الحصار البري والبحري والجوي وفتح كافة المنافذ لكافة المواطنين للسعي نحو السلام العادل والمشرف .

من جهة أخرى تطرق نواب الشعب في هذه الجلسة إلى الاجتماع الوزاري لتعزيز مستقبل السلام والأمن في الشرق الأوسط ، معتبرين أن من يسعى إلى تطبيع العلاقة مع الكيان الصهيوني باسم الشعب اليمني ليس يمنياً ولا يمثل اليمنيين على الإطلاق وهو أمر مرفوض جملة وتفصيلا .

وأشاد المجلس بأعضاء مجلس النواب الأمريكي الذين صوتوا بشأن عدم تقديم الولايات المتحدة الأمريكية الدعم لتحالف العدوان في حربه ضده اليمنيين .

النواب يدينون العبث بأراضي محافظتي المهرة وأرخبيل سقطرى من قبل العدوان

أدان نواب الشعب يوم ١١-٢-٢١٩م الاعتداءات والعبث بأراضي محافظتي المهرة وأرخبيل سقطرى من قبل دول تحالف العدوان بقيادة السعودية والإمارات.

وأعتبر نواب الشعب أن تلك الأعمال العدائية تعد انتهاك صارخ للسيادة اليمنية .

ودعا نواب الشعب إلى ضرورة مخاطبة الأمم المتحدة بهيئاتها ومنظماتها ومؤسساتها المختلفة والبرلمان الدولي والبرلمان الإسلامي والجهات ذات العلاقة للضغط على الدول المعتدية للكف عن هذه الأعمال العدوانية .

وشدد نواب الشعب في سياق ذلك على ضرورة إيقاف العدوان وفك الحصار البري والبحري والجوي وجميع المنافذ .

https://www.youtube.com/watch?v=_RYs-yIPi7Q

دبلوماسية البرلمان في مواجهة العدوان ٢٠١٨م

رئيس المجلس يطالب منح قضية مطار صنعاء الاولوية في المحادثات

بعث رئيس مجلس النواب الاخ/ يحيى علي الراعي يوم ١٩-١٢-٢٠١٨م رسالة الى المبعوث الخاص للأمين العام للام المتحدة الى اليمن مارتن غريفيث عبر فيها عن شكره وتقديره للمساعي الطيبة والحثيثة التي قام بها المبعوث الاممي لتقريب وجهات النظر وتذليل الصعوبات التي تواجه عملية إحلال السلام في اليمن للحد من الكارثة الانسانية التي لحقت بالشعب اليمني جراء العدوان السعودي والاماراتي الغاشم والحصار الجائر على بلادنا على مدار (٤) اعوام في ظل صمت عالمي مخز رغم الكارثة التي اصابت اليمن واليمنيين ارضا وانسانا.

وأشار رئيس المجلس في رسالته الى مأساة اغلاق مطار صنعاء مما اعاق سفر اكثر من (٢٠٠) ألف مواطن ممن هم بحاجة الى رعاية طبية عاجلة واصبح السفر الى محافظتي عدن وحضرموت يتطلب الانتقال براً لمسافات طويلة تصل الى (٢٤) ساعة من المشقة والمعاناة بسبب نقاط التفتيش بالإضافة الى المعاملة السيئة وغير الانسانية التي يتعرض لها المسافر اليمني في مطار عدن.

واكد رئيس المجلس على ان مجلس النواب بالجمهورية اليمنية يدين ويستنكر بشدة التصرفات اللاإنسانية التي ارتكبها نائب رئيس وزراء حكومة هادي ووزير داخليته، المتمثلة في إصدار توجيهات إلى مصلحة الهجرة والجوازات ومدراء وكالات شركات السفر المعتمدة في منطقة عدن بعدم التعامل مع المسافرين اليمنيين الذين يحملون جوازات سفر صادرة من (صنعاء) والتي أعاقت سفر عدد

من المواطنين اليمنين وخاصة المرضى الذين يحتاجون الى عناية طبية طارئة وعاجلة في الخارج ومنعهم من السفر قبل يومين عبر مطار عدن دون أي تقدير لحالتهم الصحية وتحملهم مشقة السفر من مناطق سكنهم المختلفة منتهكين حقوقهم الانسانية في السفر والعلاج .

وطالب رئيس مجلس النواب في رسالته للمبعوث الاممي بضرورة ان تمنح قضية فتح مطار صنعاء الدولي الأولوية في المحادثات المقبلة أن يتم اخذ التصرفات والاجراءات اللاإنسانية من حكومة هادي بعين الاعتبار وبمسؤولية واهتمام بالغين من الامم المتحدة ومجلس الامن الدولي ومجلس حقوق الانسان ومخاطبة حكومة هادي بشكل عاجل بعدم الامعان في زيادة معاناة الشعب اليمني .

النواب يصدر بيان إشادة بمجلس الشيوخ لإقرار ه بسحب القوات الأمريكية

استمع مجلس النواب في جلسته يوم١٥-١٢-٢٠١٨م برئاسة رئيس المجلس الأخ/ يحيى علي الراعي إلى بيان المجلس الموجه إلى مجلس الشيوخ الأمريكي بشأن موافقة مجلس الشيوخ الأمريكي على قرار مشترك يدعو الى وقف الدعم العسكري واللوجستي لدول تحالف العدوان على اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية وسحب القوات الأمريكية.

،وفي البيان أشاد مجلس النواب اليمني بقرار مجلس الشيوخ الأمريكي الشجاع المتعلق بتوجيه الادارة الأمريكية بسحب القوات الأمريكية من المشاركة في

تحالف العدوان على اليمن بقيادة المملكة السعودية مشيرا إلى أنه وإن جاء متأخراً بعد مرور أربع سنوات على تلك الحرب الظالمة التي أُعلن عن تدشينها من العاصمة الأمريكية واشنطن وما خلفته من مجازر جماعية وجرائم حرب وكوارث إنسانية من صنع البشر أودت بحياة ٨٥ ألف طفل وشردت ملايين اليمنيين عن منازلهم وأدخلت ما يقارب ١٤ مليون يمني في حافة المجاعة... ورغم كل ذلك إلا أنه كما يقول المثل السائد أن تأتي متأخراً خيراً من أن لا تأتي.٠

وعبر البيان عن تقدير مجلس النواب اليمني لأولئك الأعضاء الأحرار من مجلس الشيوخ الأمريكي الذين تبنوا القرار و صوتوا لأجله متمنيا مجلس النواب اليمني من ممثلي الشعب الأمريكي في مجلس النواب حذو زملائهم في مجلس الشيوخ والانتصار لقيم العدالة والديمقراطية بالموافقة على مشروع القانون.

مجلس النواب يشارك بكلمة في منتدى الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

شارك مجلس النواب يوم٢٣-١١-٢٠١٨م في الدورة الثانية لمنتدى الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون "البرلمانات كمروج لحقوق الانسان والديمقراطية وسيادة القانون" المنعقد بـ جنيف بسويسرا يومي ٢٢ و٢٣ نوفمبر ٢٠١٨م بكلمة ألقاها

النائب خالد مجود الصعدي – رئيس لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان بالمجلس بعنوان (تحسين مشاركة البرلمانات في الآليات الدولية لحقوق الإنسان) وقد وزعت على الاعضاء المشاركين بمنتدى الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون والمنعقد بـ جنيف كما تم تنزيل الكلمة بموقع المنتدى للأمم المتحدة.

وقد أشادت الكلمة العمل بقرار مجلس حقوق الإنسان رقم ١٤/٢٨ المؤرخ في ٩ أبريل ٢٠١٥ بإنشاء منتدى معني بحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، وكافة المبادرات التي تسهم بشكل فاعل في تعزيز حقوق الإنسان في العالم وبين الشعوب.

كما أشارت إلى الحرب المنسية على الشعب اليمني من قبل تحالف العدوان الظالم والتي باتت على أعتاب الدخول في عامها الخامس مؤكدة على إيصال مظلومية الشعب اليمني الذي تعرض وما يزال منذ مارس ٢٠١٥م لحرب ظالمة وحصار شامل قضى على مقوماته ومقدراته.

وأكدت الكلمة على أن مجلس النواب ومقره صنعاء هو ممثل الشعب اليمني .وانه يدعو الدول ومنها حكومة بلادنا إلى إشراك البرلمانيين إلى جانب ممثلي الحكومات في التفاوض على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وإلى إشراك البرلمانيين في جميع مراحل إعداد وصياغة التقارير الدورية الشاملة المقدمة لمجلس حقوق الإنسان.

واختتمت الكلمة المقدمة من مجلس النواب بدعوة مجلس حقوق الإنسان إلى تعزيز مشاركة البرلمانيين في مناقشة هذه التقارير وفي تأسيس آليات واضحة وفاعلة في متابعة تنفيذ التوصيات المنبثقة منها.

نائب رئيس المجلس هشول: انضمام بعض اعضاء المجلس الى التحالف جرما كبيرا

أكد نائب رئيس مجلس النواب الاخ عبدالسلام صالح هشول في اللقاء التشاوري الأول الموسع لأمين العاصمة ومحافظي المحافظات الذي عقد يوم ١٤-١١-٢٠١٨م بصنعاء برئاسة نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات محمود عبدالقادر الجنيد وحضور وزير الإدارة المحلية علي القيسي، تحت شعار "من أجل وضع رؤية استراتيجية للمنصة الاقتصادية لليمن"." على ان انضمام بعض أعضاء مجلس النواب إلى تحالف العدوان يعد جرماً كبيراً بحكم أنهم منتخبون من أبناء مناطقهم ليمثلونهم في السلطة التشريعية وليس لخيانة الوطن ومباركة قتل واستهداف اليمنيين".

وأضاف" على قيادة السلطة المحلية في عموم المحافظات الالتقاء بالوجهات والمشائخ والشخصيات الاجتماعية للتواصل مع النواب الذي انضموا إلى العدوان، وإيصال الرسائل اليهم بأنه لا ينبغي لهم أن يكونوا مع من يسفك دماء اليمنيين،

وكذا تنظيم الفعاليات المعبرة عن رفض أبناء المجتمع انضمام نوابهم ومن يمثلونهم إلى صف العدوان"

.وأشار نائب رئيس مجلس النواب إلى الأطماع السعودية والإماراتية في تمرير مشاريع الاحتلال لبعض أجزاء اليمن وفي المقدمة جزيرة سقطرى، ومشروع أنبوب النفط السعودي عبر محافظة المهرة، وغيرها من المشاريع التي يريدون تمريرها، وهذا ما لا يمكن أن يسمح به أحرار الشعب اليمن ونوابه الوطنيين المخلصين.

وتطرق إلى الجهود التي تقوم بها هيئة رئاسة مجلس النواب للتواصل مع البرلمانات والحقوقيين في مختلف البلدان، لتوضيح حقيقة العدوان ومظلومية الشعب اليمني والجرائم والمجازر التي يرتكبها العدوان على مرأى ومسمع من العالم.

ولفت هشول ، إلى أن جهود التواصل مع البرلمانيين والأحرار في أوروبا وغيرها من الدول أثمرت من خلال المواقف المطالبة بسرعة إنهاء العدوان ووقف صفقات بيع الأسلحة لدول العدوان.

جلسة المؤتمر البرلماني الدولي بباريس١٢-١١-٢٠١٨

انعقد ، يوم١٢-١١-٢٠١٨،المؤتمر البرلماني الدولي للسلام في اليمن في العاصمة الفرنسية باريس تحت شعار" يمنيون منسيون في الحرب". بمشاركة مجلس النواب عقد جلسة حوارية بصنعاء مع المؤتمر البرلماني الدولي وجاء المؤتمر بحسب المنظمين " بعد مرور أربع سنوات على الحرب التي شنت على

اليمن من قبل التحالف بقيادة السعودية والإمارات والتي تسببت في وضع كارثي ومروع ومعاناة أكثر من ٢٢,٢ مليون شخص يحتاجون إلى مساعدات إنسانية عاجلة بما في ذلك ١١ مليون طفل". وأكد المنظمون ضرورة اضطلاع البرلمانات بدورها المسؤول تجاه معاناة الشعب اليمني من خلال تقديم المبادرات الهادفة لا يقاف الحرب وانهاء الحصار على الشعب اليمني

جلسة المؤتمر البرلماني الدولي للسلام في اليمن المنعقدة في باريس

عقدت يوم ٨-١١-٢٠١٨م في باريس جلسة المؤتمر البرلماني الدولي للسلام في اليمن تحت شعار" يمنيون منسيون في الحرب".

وتزامنا مع تلك الجلسة عقد مجلس النواب برئاسة رئيس المجلس الأخ يحيى علي الراعي الجلسة المشتركة عبر الفيديو مع المؤتمر البرلماني الدولي للسلام في اليمن الذي انعقد بالجمعية الوطنية الفرنسية بباريس.

وناقشت الجلسة معاناة الشعب اليمني طيلة أربع سنوات من الحرب التي شُنت على اليمن من قبل التحالف بقيادة السعودية والإمارات والتي تسببت في وضع كارثي ومروع ومعاناة أكثر من ٢٢,٢ مليون شخص يحتاجون إلى مساعدات إنسانية عاجلة بما في ذلك ١١ مليون طفل.

وحاولت البرلمانات المشاركة القيام بدور يخدم السلم في اليمن من خلال تقديم المبادرات الهادفة لإنهاء الحرب التي تسببت في هذه الكارثة الإنسانية.

المؤتمر البرلماني الدولي يستعرض مقطع فيديو لبعض إحصائيات جرائم العدوان

٩-١١-٢٠١٨م

اعد مجلس النواب فيلما تضمن بعض الإحصائيات لما ارتكبته دول العدوان الظالم من جرائم حرب وإبادة جماعية على الشعب اليمني طيلة اربع سنوات حيث قامت بما يزيد عن ٢٠٠الف غارة جوية مستخدمة الأسلحة المحرمة دوليا ولم تكتف تلك الغارات بقصف المنشآت والبنى التحتية بل طالت حتى المنازل والأحياء السكنية المليئة بالسكان وصالات الأفراح والعزاء والتجمعات بعدد من الأسواق ومخيمات النازحين وبكل وحشية وتحدت دول العدوان الظالمة والمتعجرفة والمتغطرسة كل القوانين الدولية والشرائع السماوية .

وقد تم استعراض هذا الفيلم في جلسة المؤتمر البرلماني الدولي للسلم في اليمن والتي انعقدت مساء امس بباريس في حين عقد مجلس النواب اليمني جلسة مشتركة عبر الفيديو مع المؤتمر البرلماني الدولي القيت فيها كلمة من الأخ يحيى علي الراعي رئيس مجلس النواب وكلمة من الاخ عبدالسلام صالح هشول نائب رئيس مجلس النواب بالإضافة إلى مشاركة عدد من النواب

لمشاهدة الفيلم ادخل الفيديو

https://www.youtube.com/watch?v=5gh6opIuXjw

رئيس المجلس يطالب البرلمانات عبر الجلسة المشتركة بالضغط على حكوماتهم لبيع منع الأسلحة للتحالف

خاطب رئيس مجلس النواب، عبر الجلسة المشتركة التي عقدت يوم٨-١١-٢٠١٨م المؤتمر البرلماني الدولي باسمه وباسم أعضاء مجلس النواب اليمني قائلا " السلام غاية ننشدها ونمد أيدينا إليها من خلالكم ومن خلال كل محبي السلام من أحرار العالم وذلك ما نصبوا إليه وندعو إليه في كل مناسبة وفعالية وسنظل نمد أيدينا إلى السلام".

وأكد على أنه بسبب الحرب والحصار على اليمن انتشرت الأوبئة والأمراض المعدية لانعدام الأدوية نتيجة الحصار المطبق على بلادنا وارتفاع نسبة الفقر والبطالة.

وطالب كل برلمانات العالم بالضغط على حكوماتهم لحظر بيع الأسلحة للدول المشاركة في عدوانها على اليمن، ووقف كافة الأعمال العسكرية على الأراضي اليمنية وفتح المنافذ البحرية والجوية والبرية.

كما طالب رئيس مجلس النواب بإحلال السلام الشامل والعادل وإعادة الإعمار وجبر الضرر لكل ما خلفه العدوان على اليمن.

وجدد الأخ يحيى الراعي مطالبة المجلس الدائمة بوقف الحرب ورفع الحصار والجلوس على طاولة المفاوضات .. مؤكد أن دول العدوان وفي المقدمة السعودية انتهكت في عدوانها على اليمن كل الأعراف والقوانين الدولية والإنسانية بما فيها معاهدة جنيف ١٩٤٨م.

وعبر رئيس مجلس النواب عن الشكر لعضو البرلمان الفرنسي نادوت وعضو البرلمان البريطاني فاز وكل من ساهم وأعد هذه الفعالية.. داعيا الأصدقاء لزيارة اليمن لمعرفة الأوضاع على الواقع.

نائب رئيس المجلس هشول: نرفض أي تواجد اجنبي على الاراضي اليمنية

القى نائب رئيس مجلس النواب عبد السلام صالح هشول في جلسة اليوم الحوارية عبر الفيديو التي عقدت مساء يوم٨-١١-٢٠١٨م بمجلس النواب مع المؤتمر الدولي البرلماني للسلام في اليمن الذي انعقد في باريس كلمة اكد فيها أن ما أقدمت عليه دول العدوان على اليمن من استخدام الأسلحة المحرمة دوليا مثل القنابل العنقودية والحرارية وغيرها تسببت بقتل الأطفال والنساء وتدمير المنازل على ساكنيها.

وقال " نحن في مجلس النواب بالجمهورية اليمنية باعتبارنا نمثل الشرعية الدستورية والجماهيرية للشعب اليمني نرفض باسم كافة جماهير ومواطني الجمهورية اليمنية أي وجودٍ أجنبي على الأراضي اليمنية بأي حال وتحت أي مسمى". لسماع الكلمة اضغط الفيديو

وعبر نائب رئيس مجلس النواب عن الشكر للمؤتمر البرلماني الدولي على اهتمامه باليمن وتخصيص هذه الفعالية البرلمانية الإنسانية كخطوة جادة لتحقيق السلام العادل والمشرف.

وأشار إلى ما أقدمت عليه الدول المتحالفة في عدوانها على اليمن من استخدام الأسلحة المحرمة دولياً مثل القنابل العنقودية والحرارية والضغط الفراغي وغيرها وأدى ذلك إلى قتل الأطفال والنساء وتدمير المنازل على ساكنيها.

ولفت زابية إلى أن من يدّعون الشرعية ودعم الشرعية المزعومة في اليمن قاموا باستهداف منزل الأخ يحيى علي الراعي رئيس مجلس النواب، واستشهد على إثر ذلك أحد أبنائه واثنين من مرافقيه وجرح العديد من أفراد أسرته.

وأضاف" الشرعية ممثلة في أعضاء مجلس النواب المتواجدين في الداخل والذين يمثلون اليمن بكافة أطيافه وشرائحه السياسية إلا أنه وللأسف قامت دول العدوان بالاعتداء على الشعب اليمني أرضا وإنسانا بحجة إعادة الشرعية المزعومة التي ليس لها موطئ قدم على أرض الواقع".

وقال نائب رئيس مجلس النواب " الشعب اليمني توافق على رئيس للجمهورية لمدة عامين ثم طلب المدعو هادي من بعض الأحزاب السياسية التمديد له لمدة عام ثالث ووافق له على ذلك بعض أمناء عموم الأحزاب السياسية الممثلة في مؤتمر الحوار دون أي صفة دستورية أو قانونية لذلك التمديد وبالتالي فإن الغرض من العدوان على اليمن ليس لإعادة الشرعية المزعومة لهادي وإنما لاحتلال الأراضي اليمنية والدليل على ذلك ما يحصل في جزيرة سقطرى ومحافظة المهرة وغيرها من المحافظات".

وأشار إلى أنه قد اتضح للجميع مطامع دول العدوان وخصوصا السعودية والإمارات في احتلالها للمحافظات النفطية والساحلية .. لافتا إلى أن ما يحصل الآن في محافظة الحديدة من قتل وتدمير وهجوم بربري أكبر دليل على ذلك.

وتابع زابية " نحن في مجلس النواب للجمهورية اليمنية باعتبارنا نمثل الشرعية الدستورية والجماهيرية للشعب اليمني نرفض باسم كافة جماهير ومواطني الجمهورية اليمنية أي وجودٍ أجنبي على الأراضي اليمنية بأي حال وتحت أي مسمى".

كما لفت إلى المجازر الجماعية التي ارتكبها العدوان على اليمن واستهداف صالات الأعراس ومجالس والعزاء والتجمعات السكانية والأسواق العامة، وعلى

سبيل المثال لا الحصر مجزرة سوق مستبأ بمحافظة حجة ومجزرة سوق آل مقنع بمديرية منبه بصعدة، وكذا استهداف القاعة الكبرى، وعرس سنبان بمحافظة ذمار الذي راح ضحيته أكثر من (١٠٠) شهيد وجريح بما فيهم أربعة عرسان مع زوجاتهم، وكذا السكن الداخلي لموظفي وعمال محطة الكهرباء بالمخا، وغيرها .

وبين عبد السلام هشول زابية أن تقارير منظمة هيومن رايتس كشفت عن وجود عدد من السجون والمعتقلات السرية التي يمارس فيها كافة أنواع التعذيب.

النائب دغيش :العدوان ارتكب أبشع مجاز الإبادة الجماعية ضد اليمن

أكد عضو مجلس النواب رئيس لجنة الصحة العامة والسكان الدكتور عبد الباري دغيش في ورقة له يوم ٩-١١-٢٠١٨م عن الوضع الإنساني في اليمن في جلسة المجلس التي عقدت مساء أمس تزامنا مع المؤتمر البرلماني الدولي للسلام في اليمن الذي انعقد بباريس أكد أنه ومنذ مارس ٢٠١٥م تقوم دول تحالف العدوان بارتكاب أبشع مجازر الإبادة الجماعية ضد الشعب اليمني منتهكة بذلك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني وكل الشرائع والنظم والأعراف الدولية.

وأشار دغيش إلى أن طائرات تحالف العدوان قصفت المواطنين الأمنيين في منازلهم والأسواق ومخيمات النازحين وقاعات العزاء والأفراح والمدارس والمعاهد ومراكز تجمع الصيادين وقوارب الصيد والمناطق الآهلة بالسكان ومراكز الإيواء ومرافق التوقيف والمراكز الصحية ومنها مراكز أطباء بلا حدود والسيارات التي تنقل المواطنين بين مدن ومحافظات الجمهورية وغيرها من المواقع المدنية كما دمرت البنية التحتية وكل مقدرات اليمن دون أدنى مسوغ شرعي أو قانوني سوى الرغبة في القتل والدمار.

ولفت دغيش إلى أن القصف المتعمد أدى إلى استشهاد وإصابة عشرات الآلاف من المواطنين معظمهم من الأطفال والنساء والشيوخ.

كما بينت الورقة أن تقرير فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المستقلين المعني باليمن أشار في البند الـ (٢٧) تحت عنوان الهجمات ضد المدنيين.. إلى أن عدد الإصابات في صفوف المدنيين في اليمن من مارس٢٠١٥م حتى يونيو ٢٠١٨م وصل إلى (١٦,٧٠٦) أشخاص بينهم (٦,٤٧٥) قتيلاً و(١٠,٢٣١) جريحاً في حين يرجح أن العدد الحقيقي للخسائر البشرية اعلى من ذلك بكثير.

فيما أوضح البند الـ (٢٨) في التقرير أن غارات التحالف الجوية تسببت في سقوط معظم الإصابات المدنية الموثقة في السنوات الثلاث الماضية واستهدفت هذه الغارات مناطق سكنية وأسواق وجنازات وحفلات زفاف ومرافق احتجاز وقوارب مدنية، كما لم تسلم المرافق الطبية من القصف الجوي.

وطالبت الورقة البرلمانيين المشاركين في هذا المؤتمر إلى التحرك والضغط على حكومات بلدانهم لتعمل في إطار واجبها الأخلاقي والإنساني على وقف العدوان ورفع الحصار ومعالجة الوضع الإنساني في اليمن.

النائب شايع: شنت دول العدوان ما يزيد عن ٢٠٠ ألف غارة جوية

استعرض عضو مجلس النواب مقرر لجنة الدفاع والأمن أحمد شايع ورقة عن مبيعات الأسلحة لدول العدوان على اليمن والتي تقتل الشعب اليمني منذ ما يقارب أربع سنوات.

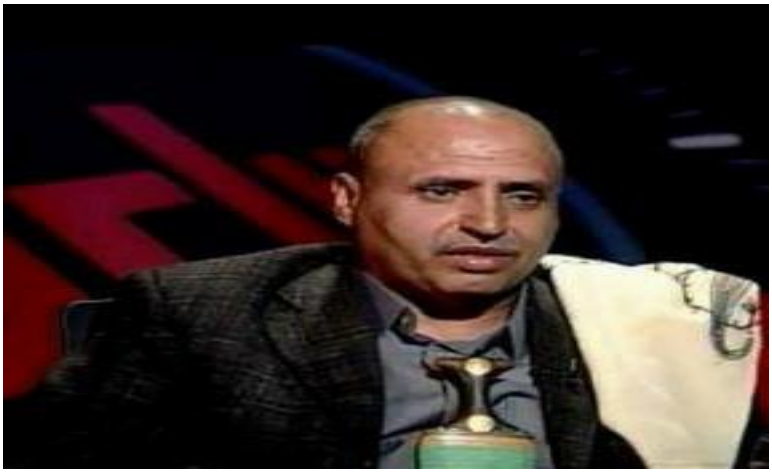

وأعرب في جلسة المجلس الحوارية التي عقدت يوم ٨-١١-٢٠١٨م مع المؤتمر البرلماني الدولي للسلام في اليمن الذي انعقد بباريس اعرب عن شكر برلمان

اليمن لأعضاء المؤتمر البرلماني الدولي على الاهتمام بالوضع الإنساني في اليمن، وتخصيص هذه الفعالية البرلمانية الإنسانية كخطوة جادة في طريق السلام.

ولفت شايع إلى أنه منذ بدء العدوان على اليمن شنت دول العدوان بقيادة السعودية والإمارات ما يزيد عن ٢٠٠ ألف غارة جوية على مختلف البنى والمنشآت والأعيان المدنية والأحياء السكنية والمنشآت الاقتصادية والصحية والتعليمية والجسور ودور العبادة ومراكز الإيواء ودور المكفوفين والمطارات والموانئ البرية والبحرية في مختلف المحافظات ولم تضع حرمة لأي من الأعيان المدنية والإنسانية وارتكبت جرائم حرب لم يسبق لها مثيل في تاريخ الإنسانية.

وأشارت الورقة إلى أنه على الرغم مما تواجهه مبيعات أسلحة دول الغرب للسعودية والإمارات من انتقادات متزايدة من منظمات غير حكومية ومن الرأي العام ونواب عدد من البرلمانات، إلا أن الصمت المخزي الذي تنتهجه بعض الأنظمة الحاكمة في عدد من دول الغرب يظل محل استهجان واستنكار الكثير من المنظمات الحقوقية والإنسانية في تلك الدول.

وأكدت أن آثار هذه الأسلحة بدأت تفتك بالأجنة والمواليد في عدد من المحافظات اليمنية.. لافتة إلى أن التقارير في هذا الجانب تؤكد أن مثل هذه الحالات لم تُسجَّل في كشوفات وزارة الصحة قبل العدوان، وأنها وليدة الحرب التي تشنها دول التحالف على اليمن.

النواب يقف أمام معاناة المواطنين جراء استمرار العدوان والحصار

وقف مجلس النواب في جلسته يوم٧-١١-٢٠١٨م برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي أمام الأوضاع المعيشية ومعاناة المواطنين جراء ارتفاع أسعار السلع والخدمات و عدم استقرار سعر العملة الوطنية مقابل أسعار العملات الأخرى.

وأكد نواب الشعب في سياق نقاشاتهم على ضرورة ان تقوم الجهات المعنية في الحكومة بتفعيل الدور الرقابي لا جهزتها التنفيذية بالرقابة والمتابعة لا سعار الصرف والأسواق والقيام بدورها المسؤول وفقاً للوائح والقوانين والتوصيات الصادرة من المجلس والتي سبق للحكومة وان التزمت بها أمام المجلس.

كما أشارت النقاشات إلى حجم وتفاقم المعاناة الإنسانية التي يسببها استمرار العدوان والحصار والآثار الاقتصادية المترتبة عليه والتي أثقلت كاهل المواطن اليمني وزادت من معاناته في ظل الصمت العربي والدولي ومحاصرة شعب بأكمله.

ولفت نواب الشعب إلى ما تسببه استمرار العدوان من تفاقم للكارثة الإنسانية المروعة والتي أدت إلى تفشي الفقر والمجاعة والعديد من الإمراض والأوبئة بسبب استهداف أبار المياه والصرف الصحي والبنية التحتية بشكل عام.

وحثت النقاشات كافة وسائل الإعلام اليمنية الوطنية القيام بدورها المسؤول على أكمل وجه ممكن وإيصال معاناة اليمن وما يتعرض له من ظلم وعدوان وحصار ولما يقارب الأربع سنوات إلى المجتمع الدولي.. ليطلع العالم على حجم المأساة والكارثة التي يعيشها اليمن بسبب استمرار تحالف العدوان بقيادة السعودية باستهداف كل مقدرات الشعب اليمني وتجويعه.

كما أشار نواب الشعب إلى انه آن الأوان وحان الوقت ليستيقظ المجتمع الدولي من سباته ويقف إلى جانب الشعب اليمني في مظلوميته وينظر بعين العدل وميزان المسؤولية لليمن البلد المنسي في الحرب.

البرلمان يستنكر مجزرتي مستشفى الثورة وسوق السمك بالحديدة، الذي راح ضحيتهما أكثر من ٢٠٠ شهيد وجريح

جدد مجلس النواب في مستهل جلسته يوم ٢٤-٨-٢٠١٨م برئاسة يحيى علي الراعي، إدانته بأشد العبارات لغارات طيران العدوان واستهدافه للمواطنين وفي المقدمة الأطفال والنساء والشيوخ منذ بداية العدوان في مارس ٢٠١٥م.

واستنكر المجلس بشدة مجزرتي مستشفى الثورة العام وسوق السمك بميناء الإصيطاد بالحديدة، الذي راح ضحيتهما أكثر من ٢٠٠ شهيد وجريح.

وأشار مجلس النواب إلى أن هذا العدوان الذي طال البشر والحجر وإستهدف البنية التحتية، بما فيها المستشفيات والمراكز الصحية والمدارس وآبار المياه والمنشآت الخدمية والمزارع وقوارب وأسواق الصيادين إلى جانب صالات العزاء

والأفراح، يعكس عنجهية وصلف تحالف دول العدوان بقيادة السعودية للعام الرابع على التوالي.

وأكد المجلس أن هذه المجازر البشعة لم تكن لتحدث لولا الصمت الدولي المخزي وموقف الأمم المتحدة المتفرج والمتخاذل ومنظماتها وهيئاتها الدولية وفي المقدمة مجلس الأمن الذي لم يتخذ أي إجراء حقيقي لوقف العدوان الذي أوغل في إستباحة دم الشعب اليمني.

وأشار مجلس النواب إلى أن مجازر تحالف العدوان بحق الشعب اليمني تندرج ضمن جرائم الحرب التي لا تسقط بالتقادم.

كما جدد مجلس النواب دعوته للبرلمانات في الدول العربية والإسلامية وكل البرلمانات في جميع أنحاء العالم إلى تحمل مسئولياتها الإنسانية والتاريخية في رصد وتوثيق الجرائم والمجازر التي يرتكبها تحالف العدوان على مرأى ومسمع الجميع.

وأكد نواب الشعب أن هذا العدوان مهما تنوعت أشكاله وبلغ حجمه لن يزيد الشعب اليمني إلا إصراراً وثباتاً وقوة ودافعا لرص الصفوف وتوحيد الجبهة الداخلية للتصدي له.

وطالب نواب الشعب الأمم المتحدة بهيئاتها ومنظماتها ومؤسساتها الدولية وفي مقدمتها مجلس الأمن بالضغط على دول تحالف العدوان بقيادة السعودية لإيقاف العدوان ورفع الحصار البري والبحري والجوي وفتح المنافذ لدخول المواد الغذائية والدوائية قبل الحديث عن تحديد أي مواعيد للمشاورات أو المفاوضات.

النواب يؤكد على أن تردي الأوضاع الصحية بسبب استهداف العدوان لمشاريع المياه والبنىُ التحتية

استعرض مجلس النواب في جلسته يوم ٢٨-٧-٢٠١٨م تقرير لجنة المياه والبيئة بشأن مكافحة وباء الكوليرا في أمانة العاصمة وعدد من محافظات الجمهورية والذي عرضه على المجلس بالتناوب رئيس لجنة المياه والبيئة حسن عمر سويد ومقرر لجنة المياه والبيئة خالد محمد العنسي وعضو المجلس نجيب الورقي.

حيث بينت اللجنة البرلمانية في تقريرها عدد من الملاحظات والتي أكدت أن الحرب العدوانية على اليمن من قبل تحالف العدوان واستهداف طيرانه لمشاريع البنية التحتية ومنها مصادر وشبكات مياه الشرب والصرف الصحي والمنشآت

والمرافق الصحية وكذا الحصار الذي يفرضه العدوان لمنع دخول الأدوية والمستلزمات الطبية، أدى إلى توقف بعض المستشفيات والمراكز الصحية، ما ساهم في تردي الوضع الصحي، وتسبب في تفشي وباء الكوليرا منذ بداية الحرب وإصابة مليون و١١٩ ألف و٨٠٥ حالة .

ولفت التقرير إلى أنه نتيجة للجهود التي بذلتها وزارة المياه والبيئة ممثلة بالهيئات والمؤسسات المحلية التابعة لها واصلت منظمة اليونيسيف تقديم الدعم عبر "وحدة الطوارئ والإصحاح البيئي، مشروع الاستجابة السريعة" في ظل الشفافية المتبعة في عملية التنفيذ بالإضافة إلى التنسيق مع العديد من الجهات والمنظمات الأخرى بما يمنع الازدواج في تنفيذ المهام كونها الجهة الأكثر انتشارا وقدرة للوصول إلى مختلف مناطق محافظات الجمهورية لمكافحة وباء الكوليرا .

فيما قدم أعضاء المجلس عدد من الملاحظات ، أرجعوا فيها تردي الأوضاع الصحية إلى استهداف طيران العدوان لمشاريع المياه والبنىُ التحتية والتي تؤثر بدورها على زيادة انتشار الأمراض والأوبئة، بالإضافة إلى شحة المحاليل والمستلزمات الطبية والعلاجية جراء استمرار العدوان والحصار.

مجلس النواب يدين مجزرة العدوان بمحافظة حجة

أدان مجلس النواب في جلسته يوم الاثنين٢٣-٤-٢٠١٨م برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي واستنكر بشدة المجزرة المروعة التي ارتكبها طيران دول تحالف العدوان بقيادة السعودية باستهدافه حفل زفاف بقرية الراقة في بني قيس محافظة حجة والذي راح ضحيتها أكثر من ٨٨ شهيدا وجريحا بينهم ما يقارب من ٣٠ طفلاً.

وأشار مجلس النواب أن هذه الجريمة ليست الأولى لتحالف العدوان الذي يواصل استهداف المناسبات الاجتماعية في ظل صمت دولي مخزي ومريب.

واستنكر مجلس النواب استمرار صمت الشعوب العربية والعالم والأمم المتحدة على هذه المجازر التي ترتكب بحق الشعب اليمني، مطالباً إياها الإضطلاع بمسئولياتها التاريخية والقانونية والإنسانية للتعبير عن موقفها بإدانة هذه المجازر التي ترتكبها دول العدوان بشكل يومي والعمل على الضغط على دول تحالف العدوان بقيادة السعودية لإيقاف الحرب بشكل عام وفك الحصار البري والبحري والجوي الجائر وفتح كافة المنافذ .

ومجلس النواب إذ يترحم على الشهداء ويتمنى للجرحى الشفاء العاجل ، فإنه يؤكد أن مثل هذه الاعمال العدوانية لن تسقط بالتقادم ولن تزيد الشعب اليمني إلا إصرار وثبات وقوة في مقاومة العدوان والتصدي له بكل الطرق والوسائل.

صمود الشعب اليمني كشف حقيقة مؤامرة العدوان الهادفة إبادة الشعب

ألقى رئيس مجلس النواب رئيس مجلس النواب في جلسة المجلس يوم السبت ٢٧-١-٢٠١٨م كلمة رحب في مستهلها بأعضاء المجلس وشكرهم على حضورهم وصمودهم وتفاعلهم الإيجابي سواءً الذين حضروا أو الذين تقطعت به السبل وحالة دون حضورهم الجلسة بسبب الظروف المرضية التي يعانون منها وكذا الذين هم خارج الوطن ولم يتمكنوا من العودة لحضور جلسات المجلس جراء الإجراءات التعسفية التي اتخذتها دول تحالف العدوان بقيادة السعودية وفرضت الحصار البري والبحري والجوي الجائر وإغلاق مطار صنعاء الدولي وكافة المنافذ.

وأشار إلى أن أعضاء مجلس النواب ماضون في تأدية مهامهم في المجالين التشريعي والرقابي وفقاً لما نصت عليه مواد وأحكام الدستور والقوانين النافذة ذات الصلة، والتصدي مع جماهير الشعب وقواته المسلحة ولجانه الشعبية لكافة مؤامرات تحالف العدوان بقيادة السعودية بأشكالها المختلفة، حيث وأن أعضاء البرلمان يمثلون جماهير الشعب اليمني في كافة الدوائر الانتخابية في عموم المحافظات.

وأكد رئيس مجلس النواب أن صمود الشعب اليمني أمام العدوان الظالم كشف للعالم حقيقة مؤامرات العدوان الهادفة ارتكاب الجرائم ومحاولة إبادة الشعب اليمني، وتدمير بنيته التحتية والمنشآت الخاصة والعامة.

وحث أعضاء المجلس واللجان الدائمة والكتل البرلمانية على مضاعفة الجهود لإنجاز المهام والأعمال الموكلة إليهم، كما حكومة الإنقاذ الوطني وكافة مؤسساتها وقطاعاتها الإنتاجية والخدمية إلى تفعيل نشاطها ودورها بما يتناسب مع طبيعة المرحلة التي يمر بها الوطن، وتعزيز وتمتين التعاون فيما بينها كون الجميع يبحرون في سفينة واحدة.

وقد شدد رئيس مجلس النواب على أهمية تعاون مختلف سلطات الدولة لإنجاز المهام الماثلة أمامها كل في نطاق إختصاصه، ومواصلة التصدي الحازم لمؤامرات دول تحالف العدوان بقيادة السعودية .

النواب يحذرون العدوان من المساس بسيادة الوطن

عقد بمجلس النواب اليوم لقاءاً برلمانياً موسعاً يوم الأربعاء ١٧-١-٢٠١٨م برئاسة رئيس مجلس النواب الأخ يحيى علي الراعي، ضم أعضاء هيئة رئاسة المجلس ورؤساء ومقرري اللجان الدائمة ورؤساء الكتل البرلمانية في المجلس والمحافظات.

وتطرق أعضاء مجلس النواب إلى عدد من القضايا المستجدة وفي مقدمتها المتعلقة بالشأن الاقتصادي مشددين على أهمية اضطلاع الجهات المعنية بدورها ومسئوليتها بمتابعة القضايا الاقتصادية التي تهم المواطن في الوقت الراهن والعمل على حلها بصورة عاجلة تتناسب والظروف الملحة التي تستدعي تضافر جهود الجميع بما في ذلك رجال الأعمال وتجار الجملة والتجزئة والعاملين في مجال الصرافة في سبيل حلحلة الأزمة الاقتصادية وعدم السماح بتفاقم الوضع الاقتصادي في البلاد وعدم تعريضه للإنهيار والتدهور وهو ما تريد دول تحالف العدوان بقيادة السعودية أن يحصل.

وأكد أعضاء البرلمان على ضرورة وحدة الصف والجبهة الداخلية والتصدي لمخططات العدوان.. مشيرين في مداولاتهم إلى ضرورة عدم التفريط بأي شبر من تراب الوطن وثرواته ومقدراته ومكتسباته.

وحذروا في نفس الوقت دول العدوان ومن تسول له نفسه المساس بالسيادة والأراضي والمياه اليمنية.

وأدان المشاركون في اللقاء الأعمال العدوانية بمختلف أشكالها.. مطالبين بإيقاف العدوان الظالم وفك الحصار البري والبحري والجوي.. مؤكدين أن اليمن يمد يده للسلام وليس الاستسلام.

تلك هي حصيلة دبلوماسية البرلمان ودوره الريادي ضد العدوان للفترة من بداية ٢٠١٨م وحتى نهاية العام ٢٠٢٠م ودوره في إيصال مظلومية الشعب اليمني

إلى أرجاء المعمورة؛ والنتائج الملموسة التي وجدت لها صدى كبيرا وردود أفعال عالمية ضد العدوان وجبروته ومحاولة إيقاف الحرب الغاشم على اليمن وفك الحصار الجائر والشامل المفروض علي الشعب اليمني .،،،